

القطاع العام ودوره في دعم المقاولات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية: حالة المغرب

The public sector and its role in supporting small and medium enterprises in the Arab countries: the case of Morocco

د. محمد أمين لزعر

خبير أول

المعهد العربي للتخطيط. الكويت

mlezar@api.org.kw

ملخص

تلعب المقاولات الصغيرة والمتوسطة دورا هاما في دعم النمو والتنمية وتعتبر من أهم ركائز الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية سواء في الدول المتقدمة أو النامية. ونظرا لهذه الأهمية، تعمل العديد من الحكومات على تشجيع هذه المنشآت وتوفير الظروف الملائمة لتمكينها من أداء دورها والمساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية. في هذا الإطار، يحاول هذا البحث أن تسليط الضوء على إحدى التجارب العربية لمعرفة مدى اهتمام السلطات العمومية بهذا القطاع والجهود المبذولة لتوفير الشروط والآليات اللازمة لمواكبته ودعمه وتحفيزه. وقد تم عرض تجربة المغرب في هذا المجال وتم التركيز على تحليل الجانب المؤسسي والتشريعي المنظم للشركات الصغيرة والمتوسطة، ونوعية بيئة الأعمال، والتمويل، بالإضافة إلى استعراض أهم الصعوبات والتحديات. وقد تم تحديد مجموعة من نقاط الضعف وفي نفس الوقت تقديم بعض الاقتراحات والتوصيات، استنادا بالخصوص لبعض التجارب الدولية الناجحة، والتي همت أساسا الجانب المؤسسي والتنظيمي لقطاع المقاولات الصغيرة والمتوسطة، والتمويل والضمان، وبيئة الأعمال والاستثمار، والموارد البشرية المؤهلة والكفاءات.

كلمات دالة: المقاولات الصغيرة والمتوسطة، القطاع العام، الإطار المؤسسي والتنظيمي، بيئة الأعمال، تمويل.

Abstract

Small and medium enterprises play an important role in supporting growth and development and are considered one of the most important pillars of economic and social activities, whether in developed or developing countries. Given this importance, many governments are working to encourage these companies and provide the appropriate conditions to enable them to play

their role and contribute to economic and social development. In this context, this paper tries to shed light on the experience of one of the Arab countries to determine the extent of public authorities' interest in this sector and the efforts made to provide the conditions and mechanisms necessary to accompany, support, and motivate it. We present the experience of Morocco with a focus on analyzing the institutional and legislative aspects regulating small and medium-sized companies, the quality of the business and the financing environment, in addition to reviewing the most important difficulties and challenges. A set of weaknesses were identified, and at the same time some suggestions and recommendations were made based on some successful international experiences, which mainly relate to the institutional and organizational aspect of the small and medium-sized enterprises sector, financing and guarantee, business and investment environment, competencies, and qualifications.

Keywords: Small and medium enterprises, public sector, institutional and regulatory framework, business environment, financing.

مقدمة

إنَّ المتأمل في التطور الكبير الذي شهده الإقتصاد العالمي خلال العقود الأخيرة ومستويات النمو غير المسبوقة التي ميّزت العديد من الإقتصادات، خاصة المتقدمة والناشئة، يُدرك، كما تشير إليه العديد من الدراسات والبحوث، الدور الهام والفعال الذي لعبته المقاولات الصغيرة والمتوسطة، وما تزال، في دعم النمو والتنمية. فهي تعتبر من أهم دعائم الأنشطة الإقتصادية والإجتماعية حيث تمثل أكثر من 95% من الشركات المسجلة على مستوى العالم، وتساهم بأكثر من نصف الوظائف وبأكثر من ثلث الناتج المحلي الإجمالي في العديد من الأسواق الناشئة (Alibhai, et al., 2017).

وقد زاد الإهتمام بالمقاولات الصغيرة والمتوسطة في الآونة الأخيرة بعد أن أثبتت مرونة وقدرته كبيرتان على التعايش مع مختلف الظروف الاقتصادية لا سيما خلال مراحل الركود، فقد كانت هذه المنشآت الأقل تأثراً بالتبعات السلبية للأزمة المالية العالمية لعام 2008. كما زاد حجم هذا الإهتمام بالخصوص بعدما ارتفعت وتيرة وحجم التحديات الاقتصادية والإجتماعية وبعدم عزت العديد من البلدان، خاصة النامية، عن تحقيق أهداف التنمية بسبب ضعف أو عدم فعالية سياساتها الحكومية في تحفيز الإقتصاد وإيجاد الحلول اللازمة لتجاوز الإختلالات الإقتصادية والإجتماعية كضعف القاعدة الإنتاجية والإستثمار، وتركز الصادرات على بعض المنتجات القليلة، وتدني مستوى الدخل، وارتفاع نسبة الفقر، وتزايد نسبة البطالة خاصة عند الشباب (إيهاب مقابلة، 2017).

وقد دفعت أهمية هذه المنشآت وتعظيم دورها التنموي مع مرور السنين إلى تبنيها كذلك من طرف البلدان النامية والتركيز عليها كأحد الدعائم والمحاور الرئيسية في خططها وسياساتها الإقتصادية والإجتماعية. ولتشجيع هذه

المقاولات وتيسير عملها وتمكينها من أداء دورها على أحسن وجه، عملت العديد من الدول على تهيئة الأرضية والظروف المناسبة سواء على المستوى المؤسسي أو الإداري أو التنظيمي. في هذا الإطار، قامت بعض البلدان بوضع قوانين وتشريعات وتأسيس هيآت متخصصة لتطوير المقاولات الصغيرة والمتوسطة وتقديم الدعم لها وتمكينها من الحصول على التسهيلات اللازمة. كما ركزت العديد من الدول على تيسير حصول هذه الشركات على تمويل لاستثماراتها، أو تيسير اندماجها في العناقد الصناعية وسلاسل القيمة، وبالتالي الاستفادة من التشابكات الأمامية والخلفية لتعزيز تنافسيتها، وتمكينها من تسويق منتجاتها من السلع والخدمات نحو أكبر عدد من الأسواق الخارجية خاصة من خلال إبرام اتفاقيات تجارية ثنائية أو إقليمية أو متعددة الأطراف.

على مستوى الدول العربية، وفي ظل عجز القطاع العام في العديد منها عن تنويع الإقتصاد والرفع من قيمة الإنتاج والقضاء على البطالة والفقر، وإدراكا منها "المتأخر" لأهمية الشركات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، خصوصا وأن أساليبها الإنتاجية تتميز بتكلفتها الرأسمالية القليلة وتستطيع أن تشغل نسبة كبيرة من الأيدي العاملة، قام العديد من هذه البلدان ببذل جهود كبيرة من أجل توفير مقومات تأسيس وتطور هذه المنشآت. وقد تمكنت بعض الدول من تحقيق بعض النجاح حيث مكنت المنشآت من خلق العديد من الإستثمارات، وتنويع الإنتاج، وزيادة كمية المنتجات، والرفع من قيمة الصادرات، وإحلال بعض الواردات من السلع والخدمات، وزيادة الإيرادات المالية، والمساهمة في الرفع من معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي، وخصوصا خلق فرص عمل ووظائف جديدة والتي تُعد، حسب البنك الدولي، أحد المكاسب المهمة التي يمكن للبلدان والمجتمعات تحقيقها إذا أُتيح للقطاع الخاص أن ينمو ويزدهر (World Bank. 2019). في المقابل، لا تزال الشركات الصغيرة والمتوسطة، على الخصوص، والقطاع الخاص، على العموم، لا تلعب دورها الحقيقي في بعض الدول العربية ولا زالت تعاني من العديد من الصعوبات سواء في بداية نشأتها أو طيلة مراحل دورة حياتها، لا سيما في ما يتعلق بمسألة التمويل، ومزاحمة القطاع غير الرسمي، والمنافسة القوية للشركات الأجنبية سواء على مستوى الأسواق الخارجية أو الداخلية.

واعتبارا لكون القطاع الخاص أحد المحركات الأساسية للتنمية، عمل المغرب، كالعديد من الدول العربية، على وضع مجموعة من الإصلاحات الرامية إلى دعم وتقوية نسيج المقاولات وخاصة الشركات الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة ومواكبتها في مختلف مراحل عملها والإسهام في حل الصعوبات التي تعترضها وتحريرها من قيود المساطر الإدارية المتشابكة والمعقدة. مع ذلك، وبالرغم من هذه الجهود، لا يزال هذا القطاع يعاني من العديد من الصعوبات وتعترضه عدة تحديات والتي تُفوّض أدائه ومساهمته في التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة.

ولتسليط الضوء على تجربة المغرب، يعتمد هذا البحث على منهجية تمزج بين التحليل الكمي والتفسير ويستخدم أسلوب دراسة المقارنة لمعرفة مدى اهتمام السلطات العمومية بالشركات الصغيرة والمتوسطة وأهمية هذا القطاع في الخطط الاقتصادية والاجتماعية للدولة، وهل تم فعلاً توفير كل الشروط والآليات اللازمة والفعالة لدعمه وتحفيزه. في البداية، يقوم البحث بتعريف المقاولات الصغيرة والمتوسطة ودورها في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالمغرب. يتطرق بعد ذلك إلى ثلاث جوانب مهمة في حياة المنشآت الصغيرة والمتوسطة والتي تلعب دورا أساسيا في أدائها وتطورها وبالتالي مساهمتها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية: أولاً، تحليل الجانب المؤسسي والتشريعي المنظم للشركات الصغيرة والمتوسطة والذي يستعرض بالخصوص موضوع تواجد، أو غياب، مؤسسات تواكب وتدعم هذه المنشآت. ثانياً، الكشف عن نوعية بيئة الأعمال وهل قامت السلطات العمومية بوضع قوانين وتشريعات ملائمة ومحفزة بهذه المنشآت أم أنها تتدرج فقط في إطار قوانين عامة. ثالثاً، تحليل أحد أهم المتطلبات الرئيسية التي تعتمد عليها نشأة وتطور الشركات الصغيرة والمتوسطة،

والتي تشكل عقبة كبيرة في جل الدول النامية والعربية، ألا وهي مسألة التمويل والتي سيتم التطرق إليها من الجانب المؤسسي. وفي الأخير، يتطرق البحث إلى أبرز التحديات التي تواجه هذه الشركات ويقدم في نفس الوقت بعض الإقتراحات والتوصيات استنادا بالخصوص لبعض التجارب الدولية الناجحة.

1. المقاولات الصغيرة والمتوسطة ودورها الاقتصادي والاجتماعي بالمغرب

قام المغرب خاصة منذ أواخر تسعينيات القرن الماضي بمجموعة من الإصلاحات بهدف تطوير نسيجه الإقتصادي وتنويع القاعدة الإنتاجية بعيدا عن مادة الفوسفات والتي كانت تمثل أهم وأكبر قطاع إنتاجي يعتمد عليه الإقتصاد. وقد وضعت الحكومات المتعاقبة عدة استراتيجيات قطاعية تغطي مجموعة من المجالات، كالزراعة والصيد البحري، والخدمات خاصة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وكذلك السياحة والتي يطمح المغرب من خلال "استراتيجية رؤية 2020 السياحية" الانضمام إلى أهم 20 وجهة سياحية عالمية. أما على مستوى قطاع الطاقة، فقد تم إنشاء أكبر محطة للطاقة الشمسية في العالم والتي من المنتظر أن تنتج أكثر من 52% من الطاقة المتجددة في عام 2030.

من جهة أخرى، عمل البلد على تطوير قطاع الصناعة، كصناعة الأدوية، وصناعة تجهيزات الطائرات، وخاصة صناعة السيارات والتي حقق فيها إنجازات كبيرة جعلته يعتلي منصة أكبر مُصدّر للسيارات في إفريقيا في عام 2018. كما نالت البنية التحتية نصيبا مهما من هذا الإهتمام كشبكة الطرق السيارة، وميناء طنجة المتوسطي والذي يُعد أكبر مركز للنقل البحري العابر في منطقة البحر الأبيض المتوسط وفي أفريقيا. إضافة إلى ذلك، أصبح المغرب يتوفر على أول قطار وخط للسكك الحديدية فائقة السرعة في القارة الأفريقية.

ولقد مكّنت هذه السياسات من تسجيل انتعاش اقتصادي ورفع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي. كما شهد تقدما ملموسا على المستوى الاجتماعي وانخفاضا كبيرا لمستويات الفقر. مع ذلك، وبالرغم من هذه النتائج الإيجابية والمشجعة، إلا أنها لا تزال دون مستوى الإنتظارات من حيث التنمية الاجتماعية والبشرية والتماسك الاجتماعي والتي تتزايد مع ارتفاع عدد السكان والذي تجاوز 36 مليون مواطن. كما أن نموذج التنمية الحالي وبالرغم من العديد من الإيجابيات التي تُميزه، لا يخلق مناصب شغل كافية لتلبية طموحات فئة عريضة من الشباب والتي ما فتئت مطالبتها بتزايد يوما بعد يوم (البنك الدولي، 2017).

ويمكن اعتبار الشركات الصغيرة والمتوسطة العمود الفقري للنسيج الإقتصادي والصناعي بالمغرب، وهي تلعب دورا محوريا وحيويا في عملية التنمية والنمو الاقتصادي وخلق الثروة وتُعتبر رافعة أساسية لخلق الاستثمار وتساهم بعدد لا يستهان به من فرص العمل. وتعتبر هذه المقاولات مجالا لتشجيع روح المبادرة الذاتية، وتسهم في تماسك النسيج الاقتصادي ومحاربة الفقر والاندماج الاجتماعي. وحسب آخر الإحصائيات، تمثل هذه الفئة من المقاولات حوالي 95% من المنشآت الإقتصادية، وأكثر من 30% من الصادرات، كما أنها تخلق ما يفوق 50% من مناصب التشغيل. مع ذلك، فإنها لا تحقق أكثر من 20% من الناتج المحلي الوطني الخام، بسبب عدد من الصعوبات التي تواجههاⁱⁱ.

وكانت "الوكالة الوطنية للمقاولات الصغيرة والمتوسطة" (والتي تم لاحقا تغيير اسمها لتصبح "مغرب المقاولات") قد وضعت تعريفا للشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم. وقد تم تنقيح هذا التعريف في عام 2015 في سياق "إطار تعاقدية"، بين الدولة و"مغرب المقاولات"، للفترة 2015-2020 والذي يهدف إلى زيادة تنافسية الشركات الصغيرة والمتوسطة وتعزيز ريادة الأعمال. لكن التعريف يشير فقط إلى المعايير المالية دون أن يتضمن أي إشارة إلى عدد العاملين.

وبالتالي تعتبر المقاولات ”صغيرة جدا“ إذا كان مردودها المالي يقل عن 10000 درهم مغربي. أما المقاولات ”الصغيرة والمتوسطة“ فتشكل فئة واحدة وتتميز بمردود مالي لا يتجاوز 200 مليون درهمⁱⁱⁱ.

وقد قام المغرب في السنوات الأخيرة بتحديد وتصنيف نوع جديد من المقاولات الصغيرة جدا، ألا وهو نظام ”المقاول الذاتي“ والذي يستهدف مجموعة من الحوافز والتدابير دعم وتشجيع روح المبادرة وجلب حوالي 20000 مستفيد في السنة خاصة من فئة الطلبة والحاصلين على شهادات من معاهد التكوين والتأهيل المهني، والمعطلون من حملة الشهادات التعليمية في الوسط القروي، إضافة إلى من لا يتوفرون على شهادات تعليمية. وباستهدافها أيضا الأشخاص الذين يعملون بشكل غير قانوني، تحرص هذه المبادرة بالخصوص على تقليص نسبة الإقتصاد غير الرسمي في الإقتصاد والذي تُقدّر مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي بنحو 11.3%، والتي تبقى مع ذلك أقل حدة مقارنة ببعض الدول العربية حيث تصل إلى حوالي 23.1% في مصر و22% في تونس (صندوق النقد العربي، 2017)^{iv}.

بعد هذا التعريف المختصر حول المقاولات الصغيرة والمتوسطة ودورها الاقتصادي والاجتماعي بالمغرب، نتجلى بعض التساؤلات المهمة: ما هو الدور الذي قامت به السلطات الحكومية لدعم وتشجيع هذه المقاولات، وما هي أبرز المعوقات والتحديات التي تعترض خلق أو تطوّر هذه المنشآت؟ لتسليط الضوء على هذا الموضوع والإجابة على هذه التساؤلات سيتم التركيز على ثلاث مجالات رئيسية في حياة وأنشطة المقاولات: الجانب التنظيمي والمؤسسي وآليات الدعم والتحفيز، وبيئة الأعمال والاستثمار، والتمويل والحصول على القروض.

2. السياسات والأطر التشريعية والمؤسسية المساندة للمقاولات الصغيرة والمتوسطة بالمغرب

من أجل دعم وتقوية نسيج المقاولات وخاصة الشركات الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة اعتبارا لكون المقولة هي المحرك الأساسي للتنمية، عملت الحكومات المتعاقبة في المغرب على وضع مجموعة من الإصلاحات الهيكلية بهدف تمكين هذه المنشآت من إنجاز وتنفيذ مشاريعها الاستثمارية في بيئة ميسرة ومحفزة للأعمال ليتسنى لها التركيز على مهمتها الأساسية، وهي خلق الثروة وفرص الشغل المنتج. وقد عمدت من خلال وضع عدة سياسات على توفير مناخ ملائم يعمل على تيسير الاستثمار وتسهيل عمل المقاولات، ويسهم في تقديم حلول للصعوبات والعراقيل وتحريرها من قيود المساطر الإدارية المعقدة والمتشابكة.

وفي هذا السياق، تم التركيز على دعم المقاولات الصغيرة والمتوسطة على المستوى المؤسسي والتشريعي، وتحسين مناخ الأعمال واعتماد سياسات وتدابير ذات طابع تحفيزي، وذلك من أجل الرفع من تنافسيتها. وتتضمن هذه التدابير أيضا تأطير ومواكبة هذه المقاولات وتشجيع الاستثمار وتحسين الإطار الجبائي وتبسيط الإجراءات ودعم عملية الحصول على التمويل وضمان القروض، ...

وهنا نطرح مجموعة من التساؤلات: كيف تمت ترجمة على أرض الواقع هذا الاهتمام الخاص بالشركات الصغيرة والمتوسطة في التوجهات الإستراتيجية والخطط الاقتصادية والاجتماعية؟ وهل هيأت لها الظروف والآليات المناسبة لتيسير وتسهيل أعمالها؟ وهل تمت مواكبة هذا الاهتمام بوضع وتنفيذ إصلاحات وإجراءات وتدابير، خصوصا على المستوى المؤسسي والتنظيمي والتشريعي لتيسير خلق مثل هذه المنشآت ودعمها وتحفيزها للقيام بدورها على أحسن وجه؟

1.2. الجانب المؤسسي والتنظيمي

من أجل مساندة وتطوير المقاولات الصغيرة والمتوسطة وتهيئة بيئة تشجعها على الاستثمار، قام المغرب بمجموعة من التدابير وخلق مؤسسات ووضع عدة تشريعات وقوانين في هذا المجال. فقد أعطى البرنامج الحكومي 2016-2021

الأولوية لتسهيل حياة هذه الشركات وتحريرها من قيود المساطر الإدارية المتشابكة والمعقدة، وتوفير مناخ تنافسي وجذاب للاستثمار والابتكار، ودعم وتقوية نسيج هذه الشركات، وترسيخ نظام الأفضلية الوطنية للمقاولات، ووضع إطار تحفيزي مشجع ومبتكر^٧. وقد سبق للمغرب أن أحدث في عام 2002 قانون الشركات الصغيرة والمتوسطة والذي تم بموجبه تحديد أهم مبادئ السياسة والتنظيم في هذا النطاق، وإنشاء وكالة الشركات الصغيرة والمتوسطة وتخصصاتها، والإعتراف بالجمعيات المختصة بدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

وتتولى وزارة الصناعة والاستثمار والتجارة والاقتصاد الرقمي الإشراف على سياسة المشاريع الصغيرة والمتوسطة بالمغرب، حيث تسعى "الوكالة الوطنية للمقاولات الصغرى والمتوسطة" (والتي تغير إسمها لاحقا لتصبح "مغرب المقاولات") لتقديم الدعم والخدمات الضرورية لهذه المقاولات لتيسير وتحسين أدائها وتنافسيتها عبر تحفيز الاستثمار وتسهيل الحصول على التمويل، وذلك تفعيلًا لخطة استراتيجية للنهوض بهذا القطاع متضمنة في "مخطط تسريع التنمية الصناعية 2020-2014". هذا المخطط، والذي يمثل امتدادا "لمخطط الإقلاع الصناعي" الذي أطلق عام 2005 و"للميثاق الوطني للإقلاع الصناعي" الذي أدرج عام 2009، يهدف إلى إرساء صناعة قوية وتنافسية، اعتماداً بالخصوص على شركات صغيرة ومتوسطة، ثمكّن من رفع نسبة القطاع الصناعي في الناتج الداخلي الخام وخلق مناصب الشغل.

ولتحقيق ذلك، اعتمد المخطط سلسلة من الإجراءات الأساسية التي تركز على إنشاء منظومات صناعية تقوم على عقد شراكات وتحالفات بين الشركات الكبرى والمقاولات الصغرى والمتوسطة، وتهدف إلى تطوير دينامية صناعية مندمجة تساهم في تعزيز التنافسية وخلق فرص الشغل. ولتحسين تنافسية المقاولات الصغرى والمتوسطة، يتضمن مخطط تسريع التنمية الصناعية سلسلة من الإجراءات المندمجة تعمل على ضمان دعم ملائم لحاجيات المقاولات وتزويدها بإطار مناسب لتطوير أنشطتها. وتهم أساسا إنشاء البنيات التحتية والتمويل، عبر صندوق التنمية الصناعية، وإعداد المناطق الصناعية، والتدريب للاستجابة لمتطلبات المقاولات من الموارد البشرية المؤهلة^٨.

على مستوى آخر، تم إنشاء المراكز الجهوية للاستثمار لتبسيط الإجراءات المتعلقة بخلق وتطوير المشاريع في مختلف جهات البلاد بالنسبة للشركات خاصة الصغرى والصغيرة والمتوسطة. كما تم إحداث "اللجنة الوطنية لمناخ الأعمال"، تحت الرئاسة المباشرة لرئيس الحكومة، والتي تضم ممثلين عن الوزارات والهيئات الحكومية ذات العلاقة ببعض الجوانب المتعلقة ببيئة الأعمال وممثلين لمنظمات القطاع الخاص الرئيسية. وتعتبر بالتالي هذه اللجنة خلية للتعاون بين القطاعين العام والخاص وتمثل مهمتها الرئيسية في إدارة برنامج يضم الإصلاحات اللازمة لتحسين الجوانب التشريعية والتنظيمية. في هذا الإطار، تقوم اللجنة باقتراح التدابير الكفيلة بتحسين المناخ والإطار القانوني للأعمال، على الحكومة، وتنسيق تنفيذها وتقييم أثرها على القطاعات المعنية. وقد قامت اللجنة بعدة إصلاحات تتعلق بمراجعة النصوص القانونية والتنظيمية، وتطوير الأنظمة الالكترونية لتبادل المعلومات، وتبسيط مجموعة من المساطر الإدارية المتعلقة بالمقولة، وتطوير مجموعة من الشبائيك الموحدة لتسهيل العلاقة بين الشركات والإدارة.

ومن بين المبادرات الحميدة التي تم اتخاذها في هذا الإطار عملية دمج في عام 2017 لكل من الوكالة المغربية لتنمية الاستثمارات، والمركز المغربي لإنعاش الصادرات، ومكتب الأسواق والمعارض بالدار البيضاء لتصبح مؤسسة واحدة تحت مسمى "الوكالة المغربية لتنمية الاستثمارات والصادرات". وهي هيئة عمومية تخضع لوصاية الدولة وتتمتع بالاستقلال المالي، وتكمن مهمتها في تنفيذ إستراتيجية الدولة في مجال تنمية الاستثمارات الوطنية والأجنبية وتشجيعها وإنعاشها، خصوصا من خلال توجيه الشركات ومواكبتها في تدبير مشاريعها الاستثمارية وتزويدها بالمعلومات الضرورية ووضع رهن إشارتها بنكاً للمعطيات المرتبطة بالمشاريع الاستثمارية بتنسيق مع السلطات المركزية والمحلية والهيئات

المعنية. كما تتولى مهمة إنعاش العرض التصديري في إطار الاستراتيجية الوطنية لتنمية الصادرات، وتنفيذ استراتيجية الدولة في مجال تطوير وإنعاش الأسواق والمعارض، بالإضافة إلى تنمية مناطق الأنشطة المخصصة لقطاعات الصناعة والتجارة والخدمات والتكنولوجيا وذلك تماشياً مع الاستراتيجية الوطنية في هذا المجال.

ويُمثل ”الإتحاد العام لمقاولات المغرب“ القطاع الخاص لدى السلطات العمومية والمؤسساتية، ويضم حوالي 90000 شركة، ويسهر على ضمان بيئة اقتصادية تساهم في تشجيع خلق ونمو المقاولات على المستوى المحلي. كما يعمل على دعم المبادرة الفردية وتطوير الشركات عبر نشاطه في مختلف القطاعات والمناطق، ويدافع عن مصالح المقاولات لدى السلطات العمومية^{vii}. ويضم الإتحاد عدة لجان والتي من بينها لجنة خاصة بمصالح الشركات الصغيرة والمتوسطة.

لا بد من الإشارة كذلك إلى أنه تم إنشاء ”المرصد المغربي للمقاولات الصغيرة جداً والصغيرة والمتوسطة“، وهو ثمرة تعاون بين 11 مؤسسة وهيئة محلية، أبرزها مغرب المقاولات، والبنك المركزي، ووزارة الصناعة والاستثمار والتجارة والإقتصاد الرقمي، والإتحاد العام لمقاولات المغرب، ووكالة قرض رأسمال ضمان، والمجموعة المهنية لأبنك المغرب، والمندوبية السامية للإحصاء، والمديرية العامة للضرائب. ويهدف هذا المرصد إلى تجميع المعطيات والمعلومات الخاصة بالمقولة، وإعداد المؤشرات الكمية والكيفية المرتبطة بشروط حصولها على التمويل. كما يمكن من إعداد لوحة قيادة لمؤشرات حول ديموغرافيا والأداء الاقتصادي والوضع المالي للشركات الصغيرة، وذلك بهدف القيام بدراسات عامة وقطاعية ودراسة السلوك الاقتصادي والوضع المالي لهذه الفئة من الشركات والتعرف على احتياجات الشركات الصغيرة جداً والصغيرة والمتوسطة الحجم. كما يغطي المرصد أيضاً الشركات العاملة في القطاع غير الرسمي.

بصفة عامة، يتوفر المغرب على عدة مؤسسات مختصة تهتم بشؤون المقاولات الصغيرة والمتوسطة. لكن ما يلاحظ في بعض الأحيان هو غياب الانسجام وضعف في التنسيق وتداخل وتضارب في الاختصاصات بين بعض المؤسسات الحكومية، والذي يؤدي في الأخير إلى عدم تحقيق الأهداف المرجوة من هذه المنشآت. وقد تم في بعض الأحيان إيجاد بعض الحلول لتفادي تشابك الاختصاصات مثل عملية دمج بعض المؤسسات كما هو الحال بالنسبة للوكالة المغربية لتنمية الاستثمارات والصادرات والتي هي نتيجة دمج كل من الوكالة المغربية لتنمية الاستثمارات، والمركز المغربي لإنعاش الصادرات، ومكتب الأسواق والمعارض بالدار البيضاء. من جهة أخرى، إن الإشكالية الرئيسية لا تكمن في وجود هيئة موحدة مختصة أو في وجود مؤسسات متعددة تعمل على دعم وتطوير الشركات الصغرى والصغيرة والمتوسطة، بل في كيفية تنظيم وإدارة هذه المقاولات وحوكمة المؤسسة، أو المؤسسات، التي تشرف على هذا القطاع وما ينجم عنه من تخطيط استراتيجي بهذا الخصوص.

وتعتبر في هذا المجال تجربة ماليزيا من أهم التجارب الناجحة على مستوى الدول النامية. فقد أنشأ البلد ”وكالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الماليزية“ (SME Corporation Malaysia) والتي تهدف إلى تشجيع تطوير الشركات الصغيرة والمتوسطة المبتكرة والمرنة والمنافسة عالمياً، وتوفير الدعم التجاري، والمساعدة في الوصول إلى الموارد المالية، والشرارات الذكية. كما تقدم خدمات استشارية والمعلومات للشركات الصغيرة والمتوسطة ورجال الأعمال من خلال ”SME Hub“ الذي يقع في كوالالمبور، و 12 مكتباً حكومياً في مختلف أنحاء البلاد. ويعمل ”SME Hub“ أيضاً كمركز شبّك واحد لريادة الأعمال في ماليزيا والذي يضم العديد من الوكالات التابعة لوزارة تطوير المشاريع.

وباعتبارها وكالة التنسيق المركزية لتطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة في ماليزيا، تقوم ”وكالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الماليزية“ بتنسيق وتبسيط ورصد وتقييم التقدم المحرز وفعالية برامج تطوير الشركات الصغيرة والمتوسطة التي تنفذها 15 وزارة وأكثر من 60 وكالة. كما أنها تقود تنفيذ خطة SME Masterplan (2012-2020)

التي ترسم اتجاه السياسة العامة لتنمية الشركات الصغيرة والمتوسطة. يهدف المخطط الرئيسي إلى تسريع نمو هذه المنشآت من خلال الاستراتيجيات التي تعتمد على الابتكار والقيادة الإنتاجية (الملحق رقم 1: ماليزيا والشركات الصغيرة والمتوسطة: الجانب المؤسسي والتنظيمي).

2.2. أهم آليات دعم وتحفيز قطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة

نهج المغرب عدة سياسات لتطوير قطاع المقاولات الصغيرة والمتوسطة تمزج بين الإصلاحات الهيكلية الكبرى التي تهدف إلى تعزيز الاستقرار الماكرو-اقتصادي وتنويع مصادر النمو والإجراءات المؤسساتية والتنظيمية الرامية لتحسين مناخ الأعمال. وقد أخذ هذا القطاع مكانة واهتماما خاصا في مختلف البرامج الحكومية. في هذا الإطار، اقترح برنامج الحكومة للفترة 2016-2021 حزمة من الإجراءات، أهمها^{viii}:

- مواصلة تحسين مناخ الأعمال لتمكين المغرب من الانضمام إلى مجموعة الاقتصادات الخمسين الأوائل عالميا في مؤشر ممارسة الأعمال "Doing Business"، للبنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية في أفق 2021؛
- وضع إطار خاص بتعبئة العقار الصناعي، بدءاً من تحديد حاجيات الفاعلين الصناعيين إلى غاية تسويق وتدبير فضاءات الاستقبال الصناعية؛
- دعم المقاولات الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة من أجل رفع قدرتها التنافسية بمواكبة 20000 مقالة، منها 500 مقالة رائدة.
- تحفيز مالي خاص بالمقاولات الصناعية الجديدة والناشئة الصغيرة والمتوسطة والتي تستثمر في القطاعات الواعدة؛
- تعزيز الإدماج المالي عبر وضع استراتيجية وطنية للإدماج المالي بمشاركة مختلف الفاعلين من القطاعين الخاص والعام، تشمل دعم وتنويع آليات الحصول على التمويل لفائدة المقاولات الصغيرة جدا، والصغيرة والمتوسطة وكذا المقاولات الناشئة والمبتكرة.
- مواكبة انتقال 100000 مقال ذاتي إلى القطاع المهيكّل.

وفي إطار تنويع خدمات تنمية الأعمال، وضعت الحكومة "برنامج مقاولتي" لخلق المقاولات الصغيرة جدا والذي يهدف إلى المساهمة في خفض التدرجي لمعدل البطالة من خلال دعم إنشاء مقاولات تخلق الثروة ومناصب الشغل. كما يهدف أيضا إلى ضمان الاستدامة التدريجية للنسيج الاقتصادي الإقليمي من خلال نظام يتتبع المقاولات الجديدة خلال فترة البداية الحرجة. وشملت الامتيازات تقديم الدعم للقاولين الشباب الذين لا تتجاوز استثماراتهم 250 ألف درهم لإنشاء مقاولاتهم؛ والمواكبة قبل وبعد خلق المقولة؛ وتتحمل "الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات" مصاريف الدعم إلى حدود 10000 درهم لكل حامل مشروع؛ وتفويض إدارة ضمان 85٪ من القروض المصرفية من قبل "صندوق الضمان المركزي"، للبنوك نيابة عن الدولة؛ وتسبب معفى من الفوائد يصل إلى 10٪ من قيمة الاستثمار وفي حدود 15000 درهم يتم سدادها خلال 6 سنوات، ثلاث منها معفية^{ix}.

من جانبه، قام "مغرب المقاولات" بإحداث برامج دعم خاصة. في هذا الإطار، تستفيد الشركات المتناهية الصغر من برنامجين رئيسيين هما "برنامج استثمار-تنمية" وبرنامج "تحفيز"، والذين يهدفان دعم هذا النوع من المقاولات في مجال تحديث الأنظمة والاستثمار. من جهته، يسعى برنامج "امتياز-نمو" إلى دعم الاستثمار المنتج لتعزيز النمو وخلق فرص العمل وتطوير النظم الصناعية من خلال تقديم منحة الاستثمار للمقاولات الصغرى والمتوسطة^x. كما يهدف إلى مواكبة 80 مقالة سنويا في إطار اتفاق نمو يحدد من جهة، التزامات كل من الشركات و"مغرب المقاولات"، وترتيبات تقديم منحة امتياز والأهداف الإنمائية للشركات المستفيدة، ومن جهة أخرى، مجالات وترتيبات تدخل "مغرب المقاولات".

أما برنامج "مساندة"، فيهدف من خلال تمويل خدمات المساعدة التقنية مواكبة جهود 700 مقالة سنويا لتحسين الأداء والإنتاجية للوصول إلى أسواق جديدة. كما تم إطلاق برامج تشغيلية خاصة لتحسين الإنتاجية وتسريع استخدام تكنولوجيا المعلومات في المقاولات، والذي من شأنه تعزيز قدرتها التنافسية من خلال خفض التكلفة والوقت وتحسين الجودة^{xi}.

ومن بين الإصلاحات الجوهرية التي دخلت حيز التنفيذ (عام 2018) إصلاح الكتاب الخامس لمدونة التجارة المتعلقة بالمقاولات في وضعية صعبة. وتضمن هذا الإصلاح إدخال عدة تعديلات لتعزيز جودة الإطار القانوني المتعلق بمعالجة الصعوبات التي تواجه الشركات، وتطوير آليات الرصد المبكر لهذه الصعوبات، وحماية حقوق الأجراء، وتعزيز دور الدائنين، والانفتاح على البعد الدولي عبر إقرار تنظيم قانوني خاص بالمساطر الدولية لصعوبات المقاولات.

وفي إطار إدماج الاقتصاد غير المنظم وتحفيز أكبر عدد ممكن من العاملين في هذا المجال على الاندماج في بيئة منظمة وقانونية، تم إقرار القانون المتعلق بوضع المقاول الذاتي في يناير 2015، وهو نص قانوني يمكن من إنشاء مقالة فردية، وهو منظم بالقانون رقم 114.13، وخاص بالأنشطة الصناعية أو التجارية أو الحرفية أو تقديم خدمات، والتي يجب ألا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 0,5 مليون درهم بالنسبة للأنشطة الصناعية، التجارية والحرفية، و0,2 مليون درهم بالنسبة لأنشطة تقديم خدمات. ويهدف إلى تشجيع المقاولين خاصة النساء وإلى جعل المقالة الصغيرة جدا رافعة لإحداث الوظائف والقيمة المضافة.

ويتمتع هذا النظام بعدة ميزات أهمها تبسيط إجراءات خلق المقولة، والإعفاء من التسجيل في السجل التجاري، والأداء غير المالي للضريبة على الدخل الخاص، والإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة، وإمكانية إصدار فواتير، والتغطية الاجتماعية^{xii}. ومن الفوائد التي يوفرها أيضا وضع المقاول الذاتي، فرصة للمقاولين الشباب لقيادة وتنفيذ مشاريعهم في إطار قانوني ومحمي، والاستفادة من الخدمات البنكية الخاصة بالمهنيين، وتنمية القدرات والكفاءات عبر برامج الدعم. وبهدف تسريع التسجيل في هذا النظام، أقرت الحكومة تدابير تحفيزية ضريبية جديدة لفائدة المقاولين الذاتيين بموجب قانون مالية 2019. فقد تم تخفيض سعر الضريبة على الدخل ليصبح 0,5% عوض 1% بالنسبة للأنشطة الصناعية والتجارية والحرفية، و1% عوض 2% بالنسبة لمقدمي الخدمات. وحسب الإحصائيات الرسمية، استقطب نظام "المقاول الذاتي"، حوالي 251 ألف شخص بتم شهر غشت من عام 2000، أغلبهم من الشباب ما بين 15 و34 سنة، وتشغل النسبة الكبرى في التجارة (وزارة الاقتصاد والمالية، 2021)^{xiii}.

من جانب آخر، عملت الحكومة على ترسيخ نظام الأفضلية الوطنية للمقاولات ووضع إطار تحفيزي مشجع ومبتكر. في هذا الباب، أعدت وزارة الاقتصاد والمالية قانونا جديدا يُعَوِّض القانون رقم 2-12-349 المتعلق بالصفقات العمومية والذي أصبح بموجبه أصحاب الشركات ملزمين بتخصيص حصة من الصفقات العمومية، بما في ذلك تلك المخصصة للمقاولات الصغرى والمتوسطة والمقاولين الذاتيين. وتم تحديد هذه الحصة في حدود 30% من المبلغ الإجمالي للصفقات عوض 20% التي كانت محدّدة منذ عام 2003. وعلى سبيل المقارنة، تخصّص تونس 10% من مشتريات الجهات الحكومية للمقاولات الصغيرة والمتوسطة، كما حددت الامارات نسبة 10% كحد أدنى من المشتريات والخدمات السنوية للهيئات الحكومية. أمّا في مصر، فتصل هذه النسبة إلى 20% من القيمة التقديرية لصفقات الأشغال والتزود بمواد وخدمات (صندوق النقد العربي، 2017ب).

بعلاقة مع هذا الموضوع، لا بد من الإشارة إلى التطور الإيجابي على مستوى آجال أداء المؤسسات والمقاولات العمومية لديونها اتجاه الشركات الصغيرة والمتوسطة. فحسب وزارة الاقتصاد والمالية، أصبح أجل الأداء المتوسط المصرح به من مجموع المؤسسات والمقاولات العمومية حوالي 36.1 يوماً في يونيو 2022 منخفضا بنحو 20 يوم مقارنة بدجنبر

2018، علما أن أجال الأداء القانوني محدد في 60 يوما. وقد نجحت 94 مؤسسة ومقولة عمومية في تسجيل أجال أداء أقل من أو تساوي 30 يوما وسجلت 66 مؤسسة أخرى أجال أداء تتراوح ما بين 31 و 60 يوم (وزارة الاقتصاد والمالية، 2023)^{xiv}. وقد تأتى ذلك بالخصوص نتيجة المواكبة لبعض المؤسسات والمقولات العمومية، ولإرجاع الدولة للديون برسم القيمة المضافة، وتسهيل وتبسيط المساطر المتعلقة بهذه المؤسسات. وقد تم ابتداءً من 31 أكتوبر 2019 نشر البيانات المتعلقة بأجال أداء المؤسسات والمقولات العمومية على الموقع الرسمي لوزارة الاقتصاد والمالية الخاص "بمرصد أجال الأداء"^{xv} والذي سيتم بشكل شهري ليشمل 192 مؤسسة ومقولة عمومية، كما تم وضع آلية للغرامات المالية اتجاه المقاولات التي تتجاوز أجال أدائها المستويات المسموح به قانونيا والتي سيتم تخصيص عائداتها لدعم تمويل المبادرة المقاولاتية (وزارة الاقتصاد والمالية، 2021)^{xvi}.

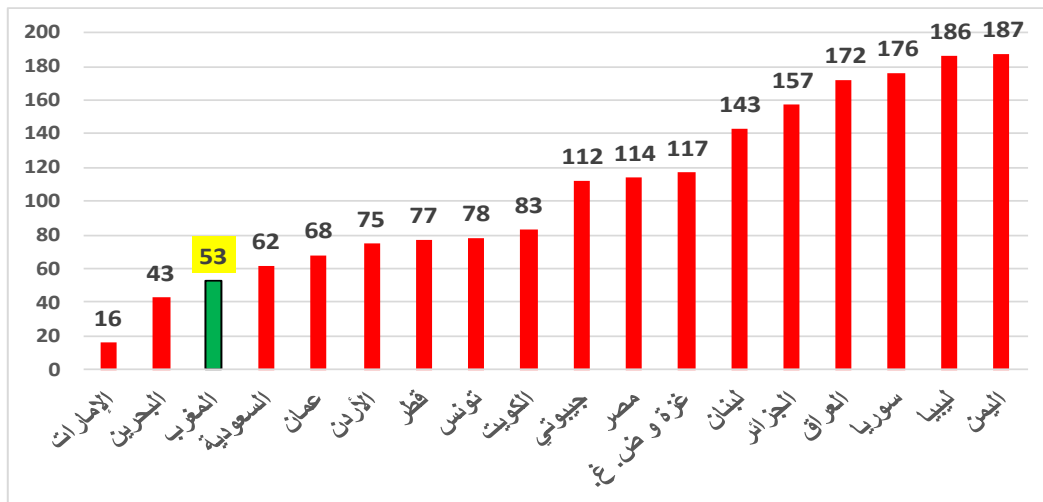
وفي مجال التصدير، يُلاحظ اهتمام السلطات العمومية بمواكبة المقاولات من أجل تعزيز حضورها على مستوى الأسواق الخارجية. وفي هذا الإطار، تم في عام 2017 إحداث "برنامج دعم المصدرين المبتدئين" بشراكة بين كتابة الدولة المكلفة بالتجارة الخارجية ووزارة الاقتصاد والمالية والاتحاد العام لمقاولات المغرب ومغرب تصدير (والذي تم إدماجه في "مغرب المقاولات") والجمعية المغربية للمصدرين. يستهدف هذا البرنامج حصريا المقاولات الصغرى والمتوسطة حديثة العهد بعملية التصدير من أجل مواكبتها وتشجيعها في هذا المجال. ويرتكز على توفير الدعم المادي والتقني على مدى ثلاث سنوات لتمكينها من إعداد استراتيجيات ملائمة والاستفادة من التأطير في مجال التصدير والتسويق وجميع المعاملات المرتبطة بالتجارة الدولية مع إمكانية تمويل بعض التدابير المتعلقة بالترويج بالأسواق الخارجية. وقد تم في نفس الفترة دعم مواكبة ما يناهز 140 مقولة مصدرة منها 50 مقولة في إطار "برنامج المصدرين المبتدئين"، لتعزيز وجودها بالأسواق الخارجية.

من جهة أخرى، عملت الحكومة على مساعدة المقاولات الصغيرة والمتوسطة على الاندماج في سلاسل القيمة المضافة والاستفادة التكنولوجية والمالية من وجود شركات متعددة الجنسيات بالمغرب. وقد عمل مخطط تسريع التنمية الصناعية على تحسين القدرة التنافسية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة وعلى خلق ديناميكية جديدة بين هذه الشركات والمقاولات الكبيرة، خاصة في قطاع السيارات، من خلال التحالفات الإستراتيجية والتي تسمح بإنتاج سلاسل قيمة أقوى (OECD, 2018)^{xvii}.

3.2. بيئة أنظمة الأعمال

للتعرف أكثر على وقع وأثر سياسات المغرب الخاصة بالمقاولات الصغيرة والمتوسطة لتمكين هذا القطاع من لعب دور تنموي أكبر في الاقتصاد، لا بد من تحليل واقع بيئة الأعمال وهل قامت السلطات الحكومية فعلا بتنفيذ أهداف الخطط في هذا النطاق وهل تم اتخاذ الإجراءات والإصلاحات اللازمة. ويتضح من خلال تحليل بيئة أنظمة الأعمال خاصة في السنوات الأخيرة الجهود الكبيرة للسلطات العمومية في هذا المجال وما قامت به من إصلاحات تنظيمية منتظمة لتشجيع خلق المنشآت، خاصة الصغيرة والمتوسطة، ودعمها وتحفيزها على الاستثمار. وقد تُوجت هذه الجهود بتقدم المغرب من الرتبة 128 في عام 2009 إلى المركز 53 من أصل 190 دولة حسب تقرير ممارسة أنشطة الأعمال للبنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية برسم سنة 2020 (الشكل التالي)، والمرتبة الثالثة على مستوى منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بعد الإمارات العربية المتحدة والبحرين (World Bank, 2020)^{xviii}. كما تم تصنيفه في الرتبة الثالثة من بين أفضل الدول الإفريقية التي يمكن الاستثمار بها خلال عام 2019 حسب تقرير صادر عن بنك "راند ميرشانت" والذي يقيم التوقعات الاقتصادية وفرص الاستثمار في القارة الإفريقية (البنك الدولي، 2017)^{xix}.

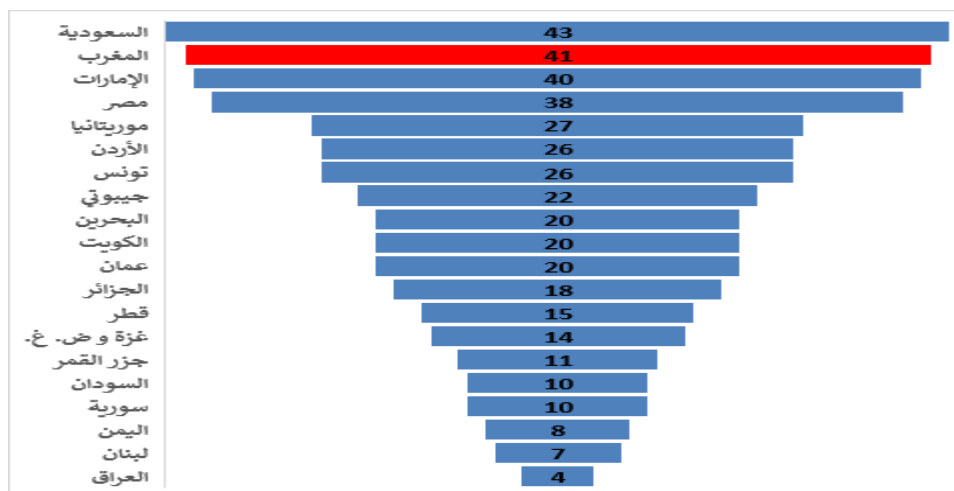
ترتيب الدول العربية حسب تقرير ممارسة أنشطة الأعمال 2020



المصدر: إعداد الباحث استنادا لبيانات البنك الدولي Doing business 2020.

وقد جاء تقدّم المغرب نتيجة حسب البنك الدولي لمجموعة من الإصلاحات التي قام بها على مرّ السنين بهدف تحسين تصنيفه العالمي في تقرير ممارسة أنشطة الأعمال والتي بلغ عددها 41 إصلاحا منذ عام 2006 محتلاً بذلك الرتبة الثانية بعد المملكة العربية السعودية في هذا المجال (الشكل التالي). ومن بين المجالات التي شهدت أكبر عدد من الإجراءات الإصلاحية "تيسير متطلبات بدء النشاط التجاري/تأسيس الشركات" (8 إصلاحات)، و"دفع الضرائب" (8)، و"التجارة عبر الحدود" (6)، و"تسجيل الملكية" (5)، و"حماية المستثمرين الأقلية" (4)، و"إستخراج تراخيص البناء"، و"الحصول على الائتمان" بثلاث إصلاحات لكل واحد منهما.

عدد إصلاحات المنقّذة من الدول العربية في إطار تقارير ممارسة أنشطة الأعمال 2006-2020



المصدر: إعداد الباحث استنادا لبيانات البنك الدولي Doing business 2020.

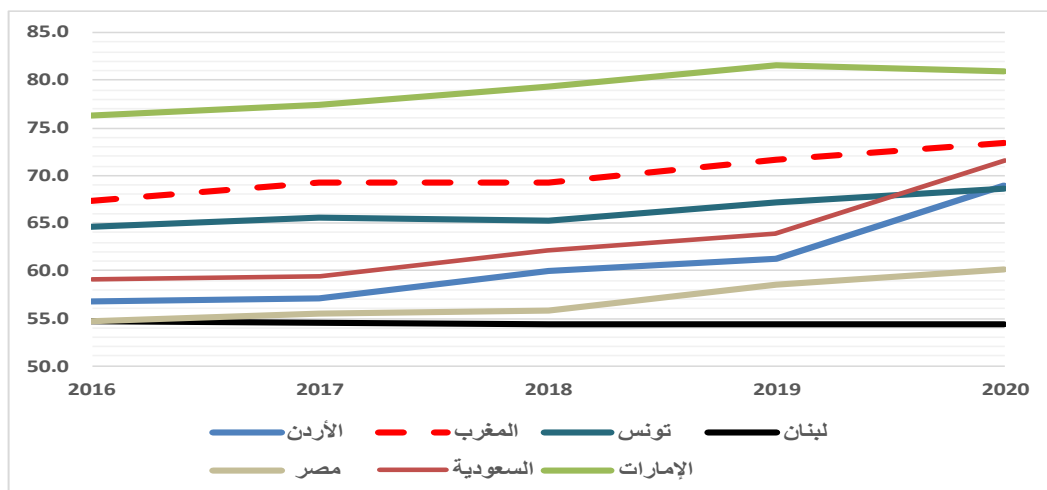
ونتيجة لذلك، وعلى سبيل المثال، أصبح خلق الشركات لا يتجاوز 4 إجراءات في المغرب مقابل 12 إجراء في الجزائر، و 10 إجراءات في السعودية وليبيا، و 9 إجراءات في السودان، و 8 إجراءات في العراق ولبنان، و 7 إجراءات في كل من الكويت والأردن وقطر وسوريا. أما كلفة خلق شركة صغيرة أو متوسطة فلا تتعدّى 5% من الناتج المحلي

الإجمالي للفرد في الوقت الذي تصل فيه إلى حوالي 40% في كل من لبنان ومصر، وتتجاوز 20% في السودان والإمارات وليبيا والأردن. أما الحد الأدنى لرأس المال لبداية مشروع، فلا يمثل شرطا في المغرب كما هو الحال في العديد من الدول العربية. مثال آخر يتعلق بإنفاذ العقود. ففي الوقت الذي يتم عادة عرض القضايا ودعاوي الشركات المرتبطة بالاقتصاد والاستثمار والتجارة في بعض الدول في إطار محاكم عامة، يتوفر المغرب، مثل بعض الدول العربية الأخرى، كالإمارات والسعودية والكويت وسلطنة عمان وتونس والجزائر والسودان ولبنان وموريتانيا، على محاكم تجارية هدفها الرئيسي فض النزاعات المتعلقة بالمنشآت الاقتصادية بشكل عام والشركات الصغيرة والمتوسطة بصفة خاصة.

بطبيعة الحال، تُعتبر هذه الإجراءات والتدابير الإصلاحية خطوة مهمة لتيسير مناخ الأعمال والتي من شأنها تشجيع الاستثمار. لكن هل هي كافية لتحفيز ودعم المقاولات الصغيرة والمتوسطة؟ وهل بلغت مستويات تُمكن من تشجيع الاستثمار وتحفيز الشركات المحلية، إضافة إلى استقطاب شركات صغيرة ومتوسطة أجنبية؟

للإجابة على هذه التساؤلات، لا بد من تقييم مستوى الأداء التنظيمي لممارسة الأعمال في المغرب وتطوره. من أجل ذلك، تمت الاستعانة بمقياس "الابتعاد عن الحد الأعلى للأداء" والذي يُمكن من تحديد المسافة الفاصلة بين أداء المغرب، على مستوى سهولة ممارسة أنشطة الأعمال، من "الحد الأعلى للأداء" والذي يمثل أفضل أداء سُجل في المؤشرات العشرة في جميع الاقتصادات (190 دولة) المعنية في تقارير ممارسة أنشطة الأعمال منذ عام 2005^{xx}. ويُظهر المؤشر تطور المغرب خلال السنوات الأخيرة محتلاً الرتبة الثانية بعد الإمارات على مستوى الدول العربية (الشكل التالي)، والذي يعكس تحسناً متواصلاً ومستمرًا لمناخ الأعمال لفائدة الشركات الصغيرة والمتوسطة، لكن مع ذلك، لا يزال بعيداً عن أفضل الممارسات على مستوى العالم.

شكل: مقياس الابتعاد عن الحد الأعلى للأداء



المصدر: إعداد الباحث استناداً لبيانات البنك الدولي Doing business 2020.

وتعتبر في هذا الإطار تجربة نيوزيلندا مفيدة جداً قد يستفيد منها المغرب، أو مختلف الدول العربية، لتحسين بيئة الأعمال وتشجيع المقاولات الصغيرة والمتوسطة. فقد كان للسلطات الحكومية في نيوزيلندا دور هام ورئيسي في خلق ونمو هذا النوع من المنشآت حيث عملت على توفير البيئة الملائمة لتطوير الأعمال والنمو والابتكار، وتزويد هذه الشركات بالنصائح والإرشادات الضرورية للاستثمار والمتعلقة بجميع الجهات الحكومية وذلك من خلال نافذة حكومية واحدة. وبالتالي، لا غرابة أن تتصدر نيوزيلندا الترتيب العالمي في ممارسة أنظمة الأعمال. فهي تتمركز في الرتبة الأولى عالمياً على مستوى

خلق الشركات بأقل عدد من الإجراءات المطلوبة وأقصر وقت لبدء عمل تجاري (0.5 يوم). وتحتل المرتبة الأولى في ما يخص إجراءات الحصول على القروض وتسجيل الملكية. كما تأتي في الرتبة الثانية بالنسبة لحماية المستثمرين الأقلية. ونتيجة لهذه التدابير والإجراءات، أصبحت المقاولات الصغيرة والمتوسطة تمثل اليوم العمود الفقري للاقتصاد وتشكل غالبية الشركات حيث يتجاوز عددها أكثر من نصف مليون شركة مقابل عدد قليل من الشركات الكبيرة جداً. وهي توظف نحو 29% من القوى العاملة، وتزود الشركات الكبيرة المصدرة بالخدمات والسلع، وتساهم بأكثر من ربع الناتج المحلي الإجمالي، وهي بالتالي تلعب دوراً رئيسياً في دعم النمو الاقتصادي (وزارة الأعمال والابتكار والتوظيف، نيوزيلندا)^{xxi}. لا بد من الإشارة إلى أن المغرب يعتزم مواصلة الإصلاحات لتشجيع الاستثمار، وخير دليل على ذلك اعتماد اللجنة الوطنية لمناخ الأعمال في عام 2021 للسياسة الوطنية لتحسين مناخ الأعمال للفترة 2021-2025 والتي تتضمن 33 مبادرة استراتيجية ترتبط بتبسيط المساطر والإجراءات الإدارية وتحديث الإطار القانوني والتنظيمي للأعمال، وتحسين الحصول على التمويل والبنيات التحتية والطلبات العمومية وتحسين أجال الأداء، إضافة إلى تأهيل الرأسمال البشري وتعزيز آليات مواكبة المقاولات والابتكار وإدماج القطاع غير المنظم (وزارة الاقتصاد والمالية، 2022)^{xxii}.

3. الحصول على التمويل وضمان القروض

كالعديد من الدول، تواجه الشركات الصغيرة والمتوسطة في المغرب عدة صعوبات للحصول على التمويل، خاصة إذا تمت المقارنة مع الشركات الكبيرة. فحسب نتائج البحث الوطني حول المقاولات لعام 2019 والذي تقوم به المندوبية السامية للتخطيط، فإن المقاولات الصغيرة جداً والصغرى والمتوسطة تعتبر الأكثر عرضة لصعوبات الحصول على التمويل والذي يشكل عقبة كبيرة بالنسبة لحوالي 40% من هذه الشركات. وتشكل نسبة الفائدة المرتفعة أكبر عائق بالنسبة لنحو 40% من المقاولات، تليها الضمانات المفروضة من طرف الأبنك (34%) (المندوبية السامية للتخطيط، 2019)^{xxiii}. وإضافة إلى هذه العراقيل المرتبطة بارتفاع تكلفة المعاملات وعدم كفاية عروض الائتمان نظراً لطبيعة الأطر التنظيمية والقانونية والأنظمة المالية والمصرفية والتي بالرغم من تطورها لا تزال لا تغطي حاجيات الشركات الصغيرة والمتوسطة من التمويل، توجد صعوبات أخرى تتعلق بالقدرات الإدارية والتنظيمية والمحاسبية لهذه المقاولات وضعف الثقافة المالية (OECD, 2018).

ومع ذلك، يحاول القطاع المصرفي في المغرب توفير منتجات للمقاولات لتمويل مشاريعها الاستثمارية اللازمة، ويقدم قروضا متوسطة وطويلة الأجل لخلق الشركات وتوسيعها وتحديثها. كما يتم منح قروض استثمار "إليزبنغ" للمقاولات لشراء ممتلكات عقارية أو معدات. وفي ما يخص الإطار القانوني والتنظيمي للحصول على التمويل، يتوفر المغرب على نظام للمعلومات الائتمانية وكذلك على مكتب ائتمان. ولتيسير الوصول بشكل أفضل إلى المعلومات وشفافية الائتمان، تم اتخاذ العديد من الإجراءات والتي من أهمها توسيع خدمات مكتب الائتمان في عام 2016 ليشمل توفير نقاط للجدارة الائتمانية وأنظمة الإنذار.

وأخذاً بالاعتبار الوضعية المالية لبعض الشركات الصغيرة والمتوسطة، والتي لا تسمح وضعيتها بطمأننة الدائنين، أعدت الحكومة في المغرب قانوناً جديداً حول نظام الضمانات المنقولة ووضعت ضمن أهدافه تسهيل حصول هذه الشركات، التي لا تمتلك إلا بعض المنقولات، على التمويل وتطوير مستويات الائتمان وتخفيض تكلفته. ويهدف هذا القانون تسهيل الضمانات المنقولة وتبسيطها، كما أن هناك مشروع لإحداث سجل وطني إلكتروني للضمانات المنقولة يتم تدبيره من قبل وزارة العدل بهدف إخبار الدائنين بالتقييدات المسجلة على الأصول المنقولة المستعجلة كضمان، وتحديد ترتيب المستفيدين من حق الأولوية على هذه الأصول (جريدة الحيات الاقتصادية، 2019)^{xxiv}.

من جهته قام البنك المركزي، وهو مؤسسة مالية عمومية تعنى بتحفيز المبادرة الخاصة لخلق المقاولات، بعدة مبادرات من أجل تسهيل حصول المقاولات الصغيرة والمتوسطة على التمويل والتي من بينها إعادة التمويل للقروض التي تقدمها المصارف للمشروعات الصغيرة والمتوسطة والتي تستهدف شركات في قطاع الصناعة والشركات المصدرة. كما تهتم بعض المصارف أكثر بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة. على سبيل المثال، أنشأ البنك المغربي للتجارة الخارجية "نادي المقاولات الصغيرة والمتوسطة"، لتمكينها من الاستفادة من تداريب حول المنتجات المالية. كما أنشأ عدة صناديق ومنتجات، مثل صندوق قروض لتغطية الإحتياجات القصيرة الأجل "BMCE Business Express"، و"صندوق الدعم المالي للمقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة"، وهو عبارة عن آليات تمويل لدعم الشركات التي تشهد بعض الصعوبات على مستوى التدفق النقدي، وتركز خصوصا على شركات التصدير.

ولتسهيل حصول الشركات على التمويل المصرفي، يعمل صندوق الضمان المركزي كرافعة للتمويل من خلال ضمان القروض البنكية ويساهم من خلال التمويل المشترك مع باقي المصارف في تحسين القدرة التنافسية للشركات عبر خفض تكاليف القروض. ويؤقر بين 50% و 85% من الاعتمادات الاستثمارية لإنشاء و / أو توسيع المقاولات. كما يؤقر 50% من اعتمادات الهيكلية المالية للشركات العاملة في جميع القطاعات باستثناء القطاع العقاري والصيد البحري. وتتمتع الاعتمادات التي يمنحها صندوق الضمان المركزي بضمان غير مشروط للدولة^{xxv}:

- ومن بين الضمانات التي يؤقرها الصندوق لفائدة المقاولات الصغيرة جداً والصغرى والمتوسطة:
- "ضمان كرياً": وهي اعتمادات للقروض المصرفية متوسطة وطويلة الأجل لإنجاز مشاريع خلق المقاولات.
- "ضمان استغلال": اعتمادات قروض التشغيل لتمويل الإحتياجات التشغيلية للمقاولات.
- "ضمان ديف": اعتمادات القروض المصرفية متوسطة وطويلة الأجل لإنجاز مشاريع التوسع والتحديث.
- "ضمان استمرار": اعتمادات قروض مراجعة الديون البنكية في إطار قروض الاستثمار والتشغيل.
- "ضمان اكسبريس": اعتمادات القروض الاستثمارية وقروض التشغيل التي لا تتجاوز قيمتها مليون درهم.
- "ضمان رأس المال المخاطر": اعتمادات المساهمات بالسيولة أو شبه السيولة التي تقوم بها المقاولات المساهمة في شركات مؤهلة، شرط ألا تكون هذه المساهمات مضمونة من قبل منظمات أخرى.

وفي إطار تفعيل الإستراتيجية الوطنية للإدماج المالي، والتي تسعى إلى تعزيز آليات الحصول على التمويل لفائدة الشركات الصغيرة جداً والصغرى والمتوسطة، أطلق صندوق الضمان المركزي في بداية عام 2019 منتجات جديدة لصالح هذه الشركات:

- "عرض الضمان الجديد"، ويشمل منتج "ضمان الاستثمار" والذي يتضمن حلول الضمان الخاصة بالاستثمار وبصفة عامة، القروض المتوسطة وطويلة الأمد. كما يشمل منتج "ضمان التسيير"، والذي يغطي قروض تمويل حاجيات أموال دوران المقاولات الصغيرة والمتوسطة.

- "ميزانين المقاولات الصغيرة والمتوسطة" و"تمويل القروض الصغرى". ويتمثل المنتج الأول، الذي يعالج مشكلة نقص الأموال الذاتية للمقاولات، في قرض تابع لفائدة المقاولات الصغرى والمتوسطة الصناعية والمصدرة. أما المنتج الثاني فهو خط تمويل مخصص للشركات الصغيرة جداً المنظمة والمستفيدة من خدمات جمعيات القروض الصغرى، ويهدف إلى خفض تكلفة التمويل لهذه الفئة من المقاولات.

ويعمل الصندوق على اعتماد عدد من التدابير التي جاءت ضمن قانون المالية لسنة 2019، والتي من بينها الرفع من سقف القروض الممنوحة من قبل جمعيات القروض الصغرى من 50.000 إلى 150.000 درهم. ومن أجل ذلك، تم

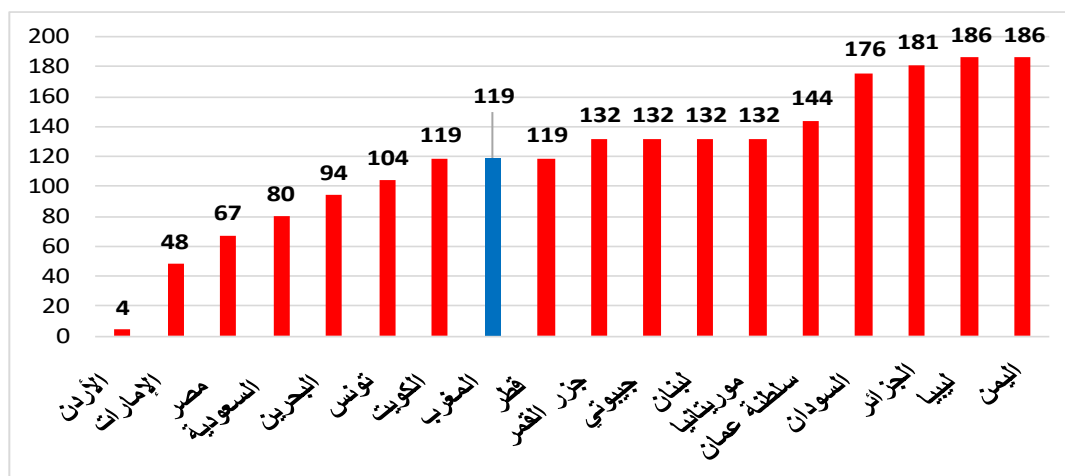
خفض سعر الفائدة على القروض الصغرى من خلال تخصيص الصندوق لخطوط تمويلية لفائدة جمعيات السلفات الصغرى، والتي ستتضاف إلى مواردها لتمكينها من منح المقاولات الصغرى النظامية قروضاً بشروط تفضيلية. وإلى حدود عام 2018، بلغ مجموع القروض المضمونة والممنوحة للصندوق ما يفوق 26,6 مليار درهم. وقد استفادت المقاولات الصغيرة جداً والصغرى والمتوسطة بمبلغ 20,5 مليار درهم من القروض المضمونة لفائدة حوالي 10.800 مقالة. أما العرض المخصص للابتكار، في إطار صندوق "إنوف انفس" فقد سمح بتمويل 59 مقالة ناشئة مبتكرة، بما مجموعه 41 مليون درهم، وفيما يتعلق بالنشاط لفائدة الأفراد فقد حقق ما مجموعه 5 مليارات درهم لفائدة 22.000 مستفيد.

وبعلاقة مع تداعيات جائحة كوفيد-19، ولتعزيز آليات الضمان وتوفير شروط تمويلية مناسبة لفائدة المقاولات المتضررة من هذه الجائحة، تم إحداث منتوجين للضمان وهما، "إقلاع المقاولات الصغيرة جداً" و "ضمان إقلاع"، إضافة إلى منتج للضمان موجه للمؤسسات والمقاولات العمومية المتضررة من الجائحة لأداء الديون المستحقة لفائدة المقاولات. وقد استفادت بالفعل أكثر من 50.230 شركة من هذه الضمانات الاستثنائية (وزارة الاقتصاد والمالية، 2022).^{xxvii}

يشار أيضاً إلى أن الحكومة أحدثت عدة صناديق تمويلية لفائدة القطاع الخاص، خصوصاً الشركات الصغيرة والمتوسطة. ومن أبرزها صندوق الاستثمار الصناعي، وصندوق الحسن الثاني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، لدعم جهود الاستثمار في البنية التحتية العامة، وكذلك صندوق دعم الاستثمار الخاص بالمغاربة المقيمين بالخارج والذي يشرف، بشراكة مع المصارف، على تمويل مشاريع إنشاء المقاولات أو توسيعها في المغرب.^{xxviii}

يمكن القول أنه بالرغم من الجهود الكبيرة التي قام بها المغرب بخصوص إيجاد المؤسسات المالية والتشريعات الضرورية لدعم الشركات الصغيرة والمتوسطة، إلا أن تلك المبادرات لم تحدث بعد الوقوع المرجو حيث أن هذه المنشآت لا زالت تعاني العديد من الصعوبات، كأغلب البلدان العربية، للحصول على التمويل اللازم. ويدعم هذا الإنتاج ترتيب المغرب في المركز 119 عالمياً في مؤشر "الحصول على الائتمان"، للبنك الدولي (الشكل التالي)، وكذلك نتائج مسح للرأي التنفيذي في عام 2019 حول بيئة الأعمال يقوم به سنوياً البنك الدولي والذي يُطلب فيه من أصحاب الشركات تحديد العوامل التي تمثل إشكالية كبيرة في ممارسة الأعمال في بلدانهم (World Bank, 2019).^{xxviii}

شكل: ترتيب الدول العربية حسب الحصول على الائتمان



المصدر: بيانات البنك الدولي. Doing business 2020.

¹ إلى متم يوليو 2021.

في هذا الجانب، تمثل سياسة كوريا الجنوبية في مجال تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة إحدى التجارب الرائدة على مستوى الدول النامية. فقد كان دعم هذه المنشآت إحدى الأولويات التي حددتها الدولة لتعزيز القدرة التنافسية الصناعية لكوريا (ملحق رقم 3)، و عملت الحكومة بالخصوص على تلبية الاحتياجات التمويلية لهذه الشركات. فقد تم فتح سوق الأوراق المالية أمام هذه الشركات، كما تقوم وكالة عمومية (Small Medium Business Administration) (SMBA) " مكلفة بتشجيع الشركات الصغيرة والمتوسطة بتطوير صناديق مالية بالتعاون مع القطاع الخاص لمساعدة الشركات والرفع من حجم الضمانات الائتمانية. وقد تم وضع خطة رئيسية لدعم هذه المنشآت من قبل وكالات الضمان في عام 2009 بقيادة هيئة التنظيم المالي الكورية (لجنة الخدمات المالية). ويوجد في هذا الإطار ثلاث مؤسسات رئيسية تساهم في تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة الكورية:

-مؤسسة كوريا للتمويل "Korea Finance Corporation (KoFC)"، وهي مؤسسة أنشئت في عام 2009 وهي ذراع الدولة في تمويل الاقتصاد.

- صندوق ضمان الائتمان الكوري "Korea Credit Guarantee Fund (KODIT)"، والذي يوفر ضمانات ائتمانية مجانية أو مفوترة، اعتماداً على طبيعة المخاطر وحجم الشركات الصغيرة والمتوسطة.

-شركة كوريا لتمويل التكنولوجيا "Korea Technology Finance Corporation (KIBO- KOTEC)"، تقدم الدعم للمشروعات الصغيرة والمتوسطة التي تعمل في التكنولوجيا المبتكرة فقط في شكل ضمانات قروض للاستثمار. ويتم منح ضمانات القروض بناءً على تقييم التكنولوجيا وإمكانات النمو لكل شركة.

4. تحديات وتوصيات

إن تحقيق مستوى عال من النمو والتشغيل إضافة إلى محاربة الفقر يشكل أحد أهم التحديات الاقتصادية والاجتماعية التي يواجهها المغرب كسائر أغلب الدول العربية. ولا شك أن الشركات الصغيرة والمتوسطة تستطيع أن تلعب دوراً مهماً في تحقيق هذه الأهداف إذا توفرت لها الشروط اللازمة والظروف المناسبة. في هذا الإطار، قامت السلطات العمومية بالمغرب بعدة مبادرات واتخذت العديد من الإجراءات التشريعية والقانونية والتنظيمية والتحفيزية، وتبنت عدة سياسات وبرامج لتأهيل وتطوير ودعم المقاولات المحلية. إلا أنه وبالرغم من ذلك، فإن هذه الشركات لا زالت تعاني من عدة صعوبات وتحديات بالخصوص بالنسبة للمقاولات التي تشهد ضعفاً في الهيكلة وصغراً في الحجم وعدم التنويع والتجديد والابتكار. وفي ما يلي أهم وأبرز الإشكاليات الرئيسية التي تتطلب حلول جذرية وأولوية قصوى لإجراء التدابير اللازمة لتجاوزها:

أولاً، الجانب المؤسسي والتنظيمي: من المهم خلق مؤسسات حكومية تختص بمواكبة ودعم المقاولات الصغيرة والمتوسطة في كل مراحل أنشطتها، لكن الأهم هو أن يتم ذلك في إطار تخطيط استراتيجي يُنظَّم ويحدد مهام كل مؤسسة دون أن يؤدي ذلك إلى تداخل وتشابك في الاختصاصات. وقد يكون من الأفضل دمج هذه المؤسسات كما هو الحال في ماليزيا، والتي تعتبر من أهم التجارب الناجحة على مستوى الدول النامية، حيث أنشأت "وكالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الماليزية" (SME Corporation Malaysia) بهدف تشجيع وتطوير الشركات الصغيرة والمتوسطة وتوفير الدعم التجاري والمساعدة في الحصول على التمويل، إضافة على تقديم خدمات استشارية والمعلومات لهذه الشركات. كما تقوم أيضاً بتنسيق وتقييم التقدم المحرز وفعالية برامج تطوير هذا النوع من المقاولات التي تنفذها 15 وزارة وأكثر من 60 وكالة.

ثانياً، التمويل: بالرغم من الإجراءات العديدة التي تم اتخاذها من طرف الدولة، إلا أن الشركات الصغيرة والمتوسطة لا زالت تعاني من صعوبة الحصول على الائتمان من المؤسسات البنكية والمصرفية لتمويل مشاريعها، خاصة في بعض القطاعات كالصناعة والزراعة مقارنة بقطاعات أخرى كالعقار والخدمات والتجارة. وحتى إن توفرت فيها الشروط والضمانات اللازمة، فغالبا ما يتم التمويل بأسعار فائدة مرتفعة مؤديا بالتالي إلى ارتفاع التكاليف والذي بدوره يؤثر سلباً على إنتاجيتها وقدرتها التنافسية.

وتبقى إشكالية التمويل مرتبطة باعتماد النظام البنكي بشكل كبير، وقد يكون مبالغ فيه، لسياسة المخاطر، إضافة إلى عدم ثقته في هذا النوع من الشركات والذي يغلب عليه الطابع العائلي والتقليدي، وتخوفه الدائم بإفلاس العديد من هذه المقاولات في ظل عدم القدرة على تحديث تدبيرها الداخلي^{xxix}. وتتضح بالتالي أهمية توسيع مجال الضمانات التي يقوم بها صندوق الضمان المركزي ليشمل أكبر عدد من المقاولات، إضافة إلى قيام البنك المركزي بلعب دور أكبر لتنويع وسائل التمويل (الأسواق المالية، تمويل إسلامي، ...) ودفع البنوك والمصارف للرفع من حصة الشركات الصغيرة والمتوسطة في برامجها التمويلية خاصة في قطاعي الصناعة والزراعة.

ثالثاً، مناخ الأعمال: حقق المغرب تقدماً مطّرداً خلال السنوات القليلة الماضية على مستوى بيئة الإستثمار كما يشير إلى ذلك مؤشر ممارسة أنشطة الأعمال. مع ذلك، لا تزال الشركات الصغيرة والمتوسطة تواجه صعوبات جمة تُشكل عقبة لتطورها. وتتلخص أهم العقبات حسب بعض المسوحات، كذلك التي يقوم بها البنك الدولي والتي يُطلب فيها من عينة من مديري الشركات تحديد أهم العقبات التي تواجه أعمالهم، في "الفساد" (15%) و "نسبة الضرائب" (15%) و "مزاحمة الاقتصاد غير المهيكل" (9%) (World Bank, 2019)^{xxx}.

وبالتالي، فإن من الإصلاحات المهمة التي يجب على السلطات العمومية أن تُعطيها أولوية هي، إضافة إلى التحفيز الضريبي، الحد من نسبة الفساد. وقد يمثل تعيين أول رئيس لـ "الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة"^{xxxi} في ديسمبر 2018، وهي هيئة تختص بالنزاهة ومحاربة الفساد، مؤشراً إيجابياً للقيام بالإصلاحات الضرورية، شرط تمكين هذه الهيئة من صلاحيات أوفر وتوسيع مجال تدخلاتها لتشمل جميع حالات الفساد^{xxxii}.

رابعاً، الموارد البشرية وتطوير الكفاءات: يُعتبر ضعف أو عدم توفر اليد العاملة المتعلمة والمتخصصة، كما تبيّن من نتائج المسح السابق ذكره، ثاني أهم عائق يعاني منه القطاع الخاص بصفة عامة والشركات الصغيرة والمتوسطة بصفة خاصة. ولا يمكن لهذه الشركات مواجهة التحديات بالخصوص في ظل التحولات التي تعرفها العديد من المهن والتطورات الاقتصادية والتكنولوجية السريعة التي يشهدها العالم إذا لم تستثمر في العنصر البشري. لذلك يتعين على المؤسسات الحكومية المعنية إعادة النظر في النظام المعتمد بخصوص التأهيل وخاصة التأهيل المستمر، مع إشراك القطاع الخاص بشكل فعال في هذا المجال من أجل وضع برامج تأهيل وتدريب محددة تستجيب لحاجيات هذه الفئة من الشركات ولمتطلبات سوق العمل.

خامساً، مستحقات المقاولات الصغرى والمتوسطة على الشركات العمومية: تعاني الشركات الصغيرة والمتوسطة من عدة صعوبات والتي من بينها طول فترات سداد المستحقات التي توجد على عاتق الشركات الحكومية. ويزيد هذا التأخير أو التماطل من معاناتها ويُشكل تهديداً لإستمراريتها خاصة إذا كانت مُلزَمة بأداء ديون لمستحقيها من المؤسسات المالية. لذلك، ينبغي على السلطات الحكومية التسريع في تمكين الشركات المعنية من الحصول على المستحقات التي في ذمة المؤسسات العمومية وأن تعمل على تقليل فترات السداد إلى أقصى حد ممكن، لما لذلك من تأثير كبير على استمرارية وتنافسية هذه المقاولات وتعزيز مساهمتها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

5- خاتمة

كسائر أغلب دول العالم، تُشكّل المقاولات الصغيرة والمتوسطة العمود الفقري للنسيج الاقتصادي في المغرب، وتساهم بشكل لا يُستهان به في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وبالرغم من السياسات العديدة التي خصّصتها السلطات العمومية والإجراءات والتدابير التي نجمت عنها، إلا أنها لم تُمكن هذه المنشآت من لعب الدور المنوط بها على أحسن وجه نظرا بالخصوص لمجموعة من الصعوبات والعقبات التي لا زالت تعترض هذا النوع من الشركات، والتي من المحتمل أن تزداد وتتفاقم بالنظر إلى التحديات الحالية والمستقبلية وفي ظل الإنفتاح الاقتصادي الكبير للمغرب على العالم والذي يُعرّض هذه الشركات إلى منافسة كبيرة. وبالتالي، يتطلّب مواجهة هذه التحديات ضرورة وضع احتياجات هذه الشركات في قلب السياسات العامة وإيجاد حلول ناجعة لهذه العقبات من خلال رؤية مستقبلية متوسطة وبعيدة المدى.

إن المشكلة الرئيسية التي تعاني منها الشركات الصغيرة والمتوسطة لا تتعلق بالدرجة الأولى بعدم أو بقلّة إصدار نصوص تشريعية أو قانونية أو تنظيمية، بل بمسألة عدم تنفيذ العديد منها. وبالتالي وجب على السلطات العمومية العمل على تفعيل هذه التشريعات وهذه القوانين وتطبيقها على أرض الواقع ومتابعة الإجراءات المُتخذة بهذا الخصوص وكذلك الرفع من حجم الدعم والتحفيز الفعلي والجدي من طرف كل القطاعات الحكومية. كما ينبغي بالخصوص تعميق وتوسيع الأدوات المالية، وإنشاء الأدوات المالية المناسبة لتشمل كل الشركات سواء كانت صغرى أو صغيرة أو متوسطة وكذلك كل القطاعات الإنتاجية سواء الزراعة أو الصناعة أو الخدمات.

إضافة إلى ذلك، يجب بذل أقصى الجهود من أجل استقطاب أكبر عدد من الشركات من القطاع غير الرسمي لضمّها إلى القطاع المهيكّل خصوصا عن طريق التحفيز الضريبي. من جهة أخرى، ينبغي على السلطات الحكومية تحسين قدرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الامتثال للمعايير الدولية، وتطوير الروابط التجارية والابتكار والتحديث ولا سيما من خلال البرامج التي تساعد على الاندماج في سلاسل القيمة المضافة العالمية.

بالموازاة مع ذلك، ينبغي على الشركات الصغيرة والمتوسطة بذل المزيد من الجهود للرفع من مردوديتها وإنتاجيتها وتحسين جودة منتجاتها وقدرتها التنافسية والذي سيساهم لا محالة في تعزيز دورها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية. لذلك، لا بد أن تعمل على عصرنّة طرق تدبيرها وتسييرها، والإستغلال والإستفادة من التكنولوجيات الحديثة، والتأهيل الجيد والمناسب للموارد البشرية.

وبالنظر إلى هذه الخصائص واستنادا إلى بعض التجارب الدولية، مثل ماليزيا (الملحق رقم 1) وكوريا الجنوبية (الملحق رقم 3) ينبغي على المغرب أن يولي هذا القطاع الإهتمام والعناية اللازمين والمتمثلة في السياسات والبرامج والإجراءات الملائمة والمدرّوسة بعناية كبيرة، وأن يحرص كذلك على تنفيذها وتتبّع مآلها. ويجب بالخصوص اتخاذ التدابير والإجراءات اللازمة خاصة على مستوى حوكمة المؤسسات الحكومية ذات العلاقة المباشرة بهذه الشركات والتنسيق بينها. كما ينبغي لمختلف الجهات ذات العلاقة متابعة التحديات التي قد تعيق نمو وتطوّر هذه المقاولات وإيجاد الحلول السريعة والناجعة لتمكين هذه المنشآت من أداء دورها والمساهمة بشكل فعّال في التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة.

الملاحق

ملحق رقم 1: ماليزيا والشركات الصغيرة والمتوسطة: الجانب المؤسسي والتنظيمي

يرجع تاريخ نشأة " وكالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الماليزية" (SME Corporation Malaysia) إلى 2 مايو 1996 عندما تم إنشاء "مؤسسة تنمية الصناعات الصغيرة والمتوسطة (SMIDEC)" ، وهي كالة متخصصة تابعة لوزارة التجارة الدولية والصناعة لتحفيز تطوير الصناعات الصغيرة والمتوسطة. وقد كان هدفها تطوير الشركات الصغيرة والمتوسطة الماليزية القادرة والمرنة لتكون قادرة على المنافسة في السوق العالمية من خلال توفير دعم البنية التحتية والمساعدة المالية والخدمات الاستشارية والوصول إلى الأسواق وبرامج الدعم الأخرى المختلفة.

في عام 2004، أنشأ "المجلس الوطني لتنمية الشركات الصغيرة والمتوسطة" (NSDC) لضمان التنمية الشاملة والمنسقة الشركات الصغيرة والمتوسطة في ماليزيا. وباعتبارها أعلى هيئة لوضع السياسات من أجل التنمية الشاملة لهذه المنشآت، كان دورها صياغة الإستراتيجيات لتنمية الشركات الصغيرة والمتوسطة في جميع القطاعات الاقتصادية؛ وتنسيق برامج الشركات الصغيرة والمتوسطة التي تنفذها الوزارات والوكالات ذات الصلة؛ وتشجيع الشراكة مع القطاع الخاص؛ وضمان التنفيذ الفعال للبرامج الشاملة لتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة في البلد. وشملت المبادرات في إطار هذا المجلس تعزيز الحصول على التمويل، وإعادة الهيكلة المالية، والخدمات الاستشارية والمعلومات والتدريب وتنسيق التسويق، وقاعدة بيانات شاملة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة لرصد تقدمها في جميع القطاعات الاقتصادية.

في عام 2007، قرر المجلس الوطني لتنمية الشركات الصغيرة والمتوسطة تعيين وكالة واحدة مخصصة لصياغة السياسات والاستراتيجيات الشاملة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة وتنسيق البرامج في جميع الوزارات والوكالات ذات الصلة. وتم تكليف "مؤسسة تنمية الصناعات الصغيرة والمتوسطة (SMIDEC)" بتولي هذا الدور وتم تغيير اسمها رسمياً في 2 أكتوبر 2009 إلى "وكالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الماليزية" (SME Corporation Malaysia).

في نوفمبر 2018، أصبحت "وكالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الماليزية" وكالة تابعة لوزارة تطوير الشركات الماليزية، وهي تسعى إلى تشجيع تطوير الشركات الصغيرة والمتوسطة المبتكرة والمرنة والمنافسة عالمياً من خلال التنسيق الفعال، وتوفير الدعم التجاري، والمساعدة في الوصول إلى الموارد المالية، والشراكات الذكية. كما تعمل كنقطة مرجعية مركزية للحصول على المعلومات والخدمات الاستشارية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة على مستوى البلاد. كما تقدم خدمات استشارية والمعلومات للمشروعات الصغيرة والمتوسطة ورجال الأعمال من خلال "SME Hub" الذي يقع في المكتب الرئيسي في كوالالمبور، و 12 مكتباً حكومياً في مختلف أنحاء البلاد. ويعمل "SME Hub" أيضاً كمركز شبّاك واحد لريادة الأعمال في ماليزيا (OSC-MED) والذي يضم العديد من الوكالات التابعة لوزارة تطوير الشركات الماليزية ؛ بما في ذلك SME Bank و TEKUN Nasional وبنك Rakyat والمعهد الوطني لريادة الأعمال (INSKEN) و UDA Holdings والكلية التعاونية في ماليزيا (CCM) ولجنة الجمعيات التعاونية في ماليزيا (SKM) ، بالإضافة إلى وكالات أخرى مثل مؤسسة الملكية الفكرية الماليزية (MyIPO) وإدارة الجمارك الماليزية الملكية (RMCD) التي تقدم الخدمات الاستشارية والتسهيلات للمشروعات الصغيرة والمتوسطة. علاوة على ذلك، تنفذ "وكالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الماليزية" أيضاً العديد من البرامج والمبادرات تحت رعايتها، بما في ذلك برامجها الرئيسية السنوية مثل معرض SME السنوي (SMIDEX) وجائزة Enterprise 50 (E50).

وباعتبارها وكالة التنسيق المركزية لتطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة في ماليزيا، تقوم "وكالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الماليزية" بتنسيق وتبسيط ورصد وتقييم التقدم المحرز وفعالية برامج تطوير الشركات الصغيرة والمتوسطة التي تنفذها 15 وزارة وأكثر من 60 وكالة. يتم الإبلاغ عن المعلومات التي يتم جمعها من الوزارات والوكالات ذات الصلة سنوياً بموجب خطة العمل المتكاملة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة (SMEIPA). كما أنها تقود تنفيذ خطة SME Masterplan (2012 - 2020) التي ترسم اتجاه السياسة العامة لتنمية الشركات الصغيرة والمتوسطة حتى عام 2020. يهدف المخطط الرئيسي إلى تسريع نمو هذه المنشآت من خلال الاستراتيجيات التي تعتمد على الابتكار والقيادة الإنتاجية. بالإضافة إلى ذلك، تقيم "وكالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الماليزية" شراكات مع رابطات الصناعة والشركاء الاستراتيجيين من القطاعين العام والخاص، بهدف وتعزيز التعاون بين القطاعات والصناعة.

المصدر: <http://www.smecorp.gov.my/index.php/en/about/2015-12-21-08-49-11/about-sme-corp-malaysia>

ملحق رقم 2: مجموع الإصلاحات لأنظمة الأعمال في الدول العربية (2006-2020)

المجموع	بدء النشاط التجاري	إستخراج تراخيص البناء	الحصول على الكهرباء	تسجيل الملكية	الحصول على الائتمان	حماية المستثمرين الأقلية	دفع الضرائب	التجارة عبر الحدود	إنفاذ العقود	نسبة حالات الاعسار
السعودية	43	8	3	2	6	5	2	5	4	3
المغرب	41	8	3	2	5	3	8	6	1	1
الإمارات	40	7	5	6	3	6	1	4	2	1
مصر	38	9	3	1	3	6	3	4	1	1
موريتانيا	27	6	3		2	5	2	5	3	
الأردن	26	6	1		1	4	5	5	2	1
تونس	26	4			4	3	7	3		1
جيبوتي	22	3	2		3	4		3	1	3
البحرين	20	1	2	1	2	4	1	4	2	1
الكويت	20	4	2	1	3	2		3	1	1
عمان	20	4		3	3	2	2	4	1	
الجزائر	18	3	3	2	1	3	3	2	1	
قطر	15	3		2	2	4	1	3		
غزة و ض. غ	14	2	1		2	5	2	1	1	
جزر القمر	11	3			2	2		1	1	1
السودان	10	1			2	2	2	1	2	1
سورية	10	4			2		1	2	1	
اليمن	8	3			1		2	2		
لبنان	7	2		1		2	1		1	
العراق	4	1	1		1					
المجموع	420	82	29	22	42	66	43	58	25	15

المصدر: بيانات البنك الدولي Doing business 2021.

ملحق رقم 3: كوريا الجنوبية - الدعم والتمويل العام للمشروعات الصغيرة والمتوسطة

قامت كوريا الجنوبية خصوصاً منذ التسعينيات من القرن الماضي بإعطاء أهمية خاصة لفائدة الشركات الصغيرة والمتوسطة، من خلال تسهيل إنشائها ودعم عملية الابتكار وتمويل الصادرات. ويتوفر البلد اليوم على أكثر من 3 ملايين شركة صغيرة ومتوسطة الحجم، تمثل حوالي نصف القيمة المضافة الصناعية وثالث الصادرات الكورية، وحوالي 90٪ من الوظائف.

وقد كان دعم الشركات الصغيرة والمتوسطة إحدى الأولويات التي حددتها الدولة لتعزيز القدرة التنافسية الصناعية لكوريا. من أجل ذلك، وضعت الحكومة المالية خطة طويلاً للأجل:

- الخطة القومية الأولى (خطة 1996-2000): ركزت على تنشيط وتنمية الصناعات الصغيرة التي تلبي احتياجات الأسواق المحلية المالية، حيث تم وضع وتنفيذ عدة برامج دعم موجهة بشكل خاص إلى الشركات الصغيرة ذات معدل النمو العالي. بالإضافة إلى هذه البرامج شجعت الحكومة الشركات الصغيرة ذات التوجه التصديري عن طريق آليات دعم وتمويل خاص بالتصدير.

- الخطة القومية الثانية (خطة 1996-2005): تم اعتماد سياسة التجمعات الصناعية كحاضنات للأعمال، والتي ركزت بدورها على تنشيط وتنمية الشركات الإنتاجية والتصنيعية المتخصصة في بعض القطاعات الإنتاجية التي تعتبر قطاعات ذات أولوية تصديرية. من هذه القطاعات: شركات الخدمات المتخصصة، شركات البحث والتطوير المتخصصة، شركات تصنيع المعدات، شركات التغليف المتقدمة، الشركات المتخصصة في التجارة الإلكترونية^{xxxiii}.

وقد تم إحداث في هذا الإطار وزارة الشركات الصغيرة والمتوسطة والشركات الناشئة (Ministry of SMEs and Startups) والتي تهدف إلى تعزيز القدرة التنافسية ودعم ابتكار الشركات الصغيرة والمتوسطة والشركات الصغيرة. ويتمثل العمل الأساسي للوزارة في إيجاد اقتصاد ابتكاري يركز على هذه المؤسسات وتعزيز نموها في جميع مراحل التنمية. كما تسعى الوزارة لتعزيز الأفكار الجديدة وتحويلها إلى استثمارات ومشروعات جديدة.

وعملت الحكومة على تقوية نسيج الشركات الصغيرة والمتوسطة وتلبية احتياجاتها التمويلية ودعمها في عملية التصدير. ومن بين أهم التدابير المتخذة لدعم هذه المنشآت، فتح سوق الأوراق المالية أمام هذه الشركات، واعتماد قانون يدعم حصولها على الطلبات الحكومية، وتشجيع صناديق رأس المال الاستثمارية في الشركات الصغيرة والمتوسطة.

كما تم إنشاء وكالة عمومية (Small Medium Business Administration) SMBA " في عام 1996 مكلفة بتشجيع الشركات الصغيرة والمتوسطة والترويج لها. وهي الوكالة المركزية لدعم هذا النوع من الشركات. وهي أكبر مساهم في الميزانية العامة للشركات الصغيرة والمتوسطة. وتلعب الوكالة دوراً تنسيقياً لمختلف الجهات الفاعلة العامة المشاركة في دعم هذه الشركات. ومن بين الأهداف الرئيسية لهذه الوكالة دعم خلق مشروعات جديدة، وتطوير صناديق مالية بالتعاون مع القطاع الخاص لمساعدات الشركات، والرفع من حجم الضمانات الائتمانية. وهي تتوفر على 16 مكتب إقليمي و 12 مركز لدعم الصادرات.

ومن أجل تمكين الشركات الصغيرة والمتوسطة من تغطية احتياجاتها من السيولة المالية، تم وضع خطة رئيسية لدعم هذه المنشآت من قبل وكالات الضمان في عام 2009 بقيادة هيئة التنظيم المالي الكورية (لجنة الخدمات المالية). ويوجد في هذا الإطار ثلاثة مؤسسات رئيسية في تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة الكورية:

- صندوق ضمان الائتمان الكوري Korea Credit Guarantee Fund (KODIT)، والذي يوفر ضمانات ائتمانية مجانية أو مفضلة، اعتماداً على طبيعة المخاطر وحجم الشركات الصغيرة والمتوسطة.

- شركة كوريا لتمويل التكنولوجيا Korea Technology Finance Corporation (KIBO- KOTEC)، تقدم الدعم للمشروعات الصغيرة والمتوسطة التي تعمل في التكنولوجيا المبتكرة فقط في شكل ضمانات قروض للاستثمار. ويتم منح ضمانات القروض بناءً على تقييم التكنولوجيا وإمكانات النمو لكل شركة. كم تساعد KIBO أيضاً الشركات الصغيرة والمتوسطة في دعم البحث والتطوير.

- مؤسسة كوريا للتمويل Korea Finance Corporation (KoFC)، وهي مؤسسة أنشئت في عام 2009 وهي ذراع الدولة في تمويل الاقتصاد.

تجدر الإشارة إلى أن الوكالات التابعة لوزارة الصناعة مثل المعهد الكوري للتقدم التكنولوجي Korea Institute for Advancement of Technology (KIAT) والمعهد الكوري لتقييم التكنولوجيا الصناعية Korea Evaluation Institute of Industrial Technology (KEIT) تدعم أيضاً البحث والتطوير في الشركات الصغيرة والمتوسطة (التمويل)، حيث تصل الاستفادة إلى 100000 دولار أمريكي لمدة عام واحد.

الهوامش

- i البنك الدولي (2017). المغرب في أفق 2040: الإستثمار في الرأسمال اللامادي لتسريع الإقلاع الاقتصادي.
- ii مجلس النواب (2018). دعم المقاولات المغربية وحمايتها من الإفلاس. الجلسة الشهرية. 29 أكتوبر.
- iii OECD (2018): SME Policy Index, The Mediterranean Middle East and North Africa.
- iv يُستثنى القطاع الزراعي في مجال إحصاءات القطاع غير الرسمي.
- v رئاسة الحكومة (2017). البرنامج الحكومي 2016-2021. المملكة المغربية. أبريل.
http://www.pm.gov.ma/DOCs/pro_gouv_2016_2021.pdf
- vi مخطط تسريع التنمية الصناعية 2020-2014. وزارة الصناعة والإستثمار والتجارة والإقتصاد الرقمي. <http://www.mcinet.gov.ma>
- vii الاتحاد العام لمقاولات المغرب. <http://www.cgem.ma>
- viii رئاسة الحكومة (2017). البرنامج الحكومي 2016-2021. المملكة المغربية. أبريل.
- ix لمزيد من المعلومات، يرجى زيارة الموقع الإلكتروني: <http://www.moukawalati.ma>
- x يمنح هذا البرنامج للمقاولات المختارة منحة للإستثمار المادي واللامادي، بما في ذلك الشراء الجزئي أو الكلي للمقاولات، لا سيما في سياق عمليات الاندماج / الاستحواذ، أي ما يعادل 20٪ من إجمالي الإستثمارات وفي حد أقصى لا يتجاوز خمسة ملايين درهم في كل مشروع تنموي. الحد الأدنى للتمويل الذاتي من قبل المستفيد محدد في 20٪ من حجم الإستثمار الكلي. <http://www.invest.gov.ma>
- xi لمزيد من المعلومات، يرجى زيارة الموقع الإلكتروني للوكالة الوطنية لإنعاش المقاولات الصغرى والمتوسطة: <http://candidature.marocpme.ma>
- xii لمزيد من المعلومات، يرجى زيارة موقع المقاول الذاتي www.ae.gov.ma
- xiii وزارة الاقتصاد والمالية (2021). مذكرة تقديمية لقانون المالية. المملكة المغربية. ص. 65.
- xiv وزارة الاقتصاد والمالية (2023). تقرير حول المؤسسات العمومية والمقاولات العمومية لمشروع قانون المالية لسنة 2023. https://www.finances.gov.ma/Publication/db/2023/04-Rapport-etablissements-entreprises-publics_Ar.pdf 2023
- xv تم إنشاء مرصد آجال الأداء بمرسوم رقم 2-17-696 بتاريخ 30 نونبر 2017. <https://www.finances.gov.ma/Docs/depp/2018/decretn2-17-696ar.pdf>
- xvi وزارة الاقتصاد والمالية (2021). مذكرة تقديمية لقانون المالية. المملكة المغربية. ص. 51.
- xvii "مؤشر سياسة المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا" - OECD 2018.
- xviii يصدر البنك الدولي تقارير سنوية حول أنظمة أنشطة الأعمال وإنفاذها والتي تعكس الإصلاحات التي تقوم بها الحكومات من أجل تهيئة بيئة استثمارية جاذبة لرواد الأعمال والمبادرين ومحفزة لنمو وتطور المقاولات الصغيرة والمتوسطة في كافة المراحل من دورة حياة هذه المنشآت. ويعتمد تقييم البلدان في هذا المجال على عشرة مؤشرات: بدء النشاط التجاري، إستخراج تراخيص البناء، الحصول على الكهرباء، تسجيل الملكية، الحصول على الائتمان، حماية المستثمرين الأقلية، دفع الضرائب، التجارة عبر الحدود، إنفاذ العقود، وتسوية حالات الإعسار.
- xix المغرب في أفق 2040: الإستثمار في الرأسمال اللامادي لتسريع الإقلاع الاقتصادي. البنك الدولي 2017.
- xx يسمح مقياس "الابتعاد عن الحد الأعلى للأداء" معرفة الفجوة بين أداء اقتصاد معين والأداء الأفضل في أي فترة من الزمن وتقييم التغير المطلق في البيئة التنظيمية على مر السنين. ويتراوح مقياس المسافة من الحد الأعلى للأداء لاقتصاد ما بين 0 و 100، حيث يمثل 0 أدنى أداء و 100 الحد الأعلى.

- ^{xxi} وزارة الأعمال والابتكار والتوظيف، نيوزيلندا (Ministry of business, innovation and employment www.business.govt.nz).
- ^{xxii} وزارة الاقتصاد والمالية، 2022. مذكرة تقديمية لقانون المالية 2022. المغرب. ص. 38.
- ^{xxiii} المندوبية السامية للتخطيط. 2019: "البحث الوطني حول المقاولات لعام 2019". https://www.hcp.ma/downloads/Enquete-mendobie-samie-tltxpht-2019-nationale-aupres-des-entreprises_t21558.html
- ^{xxiv} جريدة الحياة الاقتصادية، 2019. نظام الضمانات المنقولة يخضع لتعديلات جديدة لتسهيل تمويل المقاولات. عدد 3 مارس. المملكة المغربية.
- ^{xxv} لمزيد من المعلومات، يرجى زيارة الموقع الإلكتروني لصندوق الضمان المركزي: [/http://www.ccg.ma](http://www.ccg.ma)
- ^{xxvi} وزارة الاقتصاد والمالية، 2022: "مذكرة تقديمية لقانون المالية 2022" المغرب. ص. 35.
- ^{xxvii} بالنسبة لصندوق دعم الاستثمار الخاص بالمغاربة المقيمين بالخارج، يتم تمويل برامج الاستثمار على النحو التالي: • المساهمة المادية للمغاربة مقيمين في الخارج: ما لا يقل عن 25% من القيمة الإجمالية للمشروع الاستثماري في شكل مساهمة بالعملة الأجنبية يتم دفعها أو تحويلها إلى حساب بالدرهم مخصص للمشروع. • صندوق دعم الاستثمار الخاص بالمغاربة المقيمين بالخارج: 10 من مساهمة المغاربة المقيمين بالخارج في المشروع: • الباقي: يتم تمويله من خلال قرض مصرفي أو أي مساهمات نقدية أخرى.
- ^{xxviii} World Bank (2019). Enterprise surveys. Country profile. Morocco. <http://www.enterprisesurveys.org>
- ^{xxix} مداخلة رئيس مجلس المستشارين خلال اليوم الدراسي المنظم من طرف فريق التجمع الدستوري بمجلس النواب وفريق التجمع الوطني للأحرار بمجلس المستشارين. 2018/07/16. <http://www.chambre-des-conseillers.ma>
- ^{xxx} World Bank (2019). Enterprise surveys. Country profile. Morocco. <http://www.enterprisesurveys.org>
- ^{xxxi} الهيئة الوطنية للزاهة والوقاية من الرشوة <http://www.icpc.ma>
- ^{xxxii} أهم مهام الهيئة:
- تقترح على الحكومة التوجهات الكبرى لسياسة الوقاية من الرشوة ولا سيما فيما يتعلق بالتعاون بين القطاع العام والقطاع الخاص لمكافحة الرشوة؛
 - تقترح التدابير الرامية إلى تحسيس الرأي العام وتنظيم حملات إعلامية لهذا الغرض؛
 - تساهم بالتعاون مع الإدارات والمنظمات المعنية، في تنمية التعاون الدولي في مجال الوقاية من الرشوة؛
 - تتولى تتبع وتقييم التدابير المتخذة لتنفيذ سياسة الحكومة في هذا المجال وتوجيه توصيات إلى الإدارات والهيئات العمومية والمقاولات الخاصة وإلى كل متدخل في سياسة الوقاية من الرشوة؛
 - تبدي إلى السلطات الإدارية، بعض الآراء حول التدابير الممكن اتخاذها للوقاية من الرشوة؛
 - تتولى جمع كل المعلومات المرتبطة بظاهرة الرشوة وتدير قاعدة المعطيات المتعلقة بها.
- ^{xxxiii} التجربة الماليزية في إدارة المشاريع الصغيرة. - <https://www.abahe.uk/small-project-management-enc/65749-malaysian-experience-for-establishing-small-projects.html>

المراجع والمصادر:

- إهاب مقابلة (2017). الأثر التنموي للمشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة. جسر التنمية. المعهد العربي للتخطيط. العدد 136.
- الحسن عاوي (2012). خطورة تنامي القطاع غير النظامي في البلدان العربية. مركز كارنيجي للشرق الأوسط.
- المندوبية السامية للتخطيط (2019). البحث الوطني حول المقاولات لعام 2019. المغرب.
- رئاسة الحكومة (2017). البرنامج الحكومي 2016-2021. المملكة المغربية. أبريل.
- اتحاد المصارف العربية، البنك المركزي الأردني، جمعية البنوك في الأردن، مجلس الوحدة الاقتصادية العربية والاتحاد العربي للمنشآت الصغيرة (2015). منتدى "المشروعات الصغيرة والمتوسطة: الطريق للنمو الاقتصادي".
- وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري (2016). استراتيجية التنمية المستدامة في مصر 2030.

- <http://www.uaesme.ae>. الإمارات العربية المتحدة.
- البنك الدولي (2020). تقرير ممارسة أنشطة الأعمال.
- المملكة العربية السعودية (2016). رؤية السعودية 2030.
- صندوق النقد العربي (2017). إحصاءات القطاع غير الرسمي في الدول العربية.
- صندوق النقد العربي (2017). نتائج استبيان بيئة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية.
- الصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة. الكويت. <https://nationalfund.gov.kw/ar/about-us/vision-and-mission>
- المجلس الأعلى للتخطيط (2014). الخطة الإنمائية للسنوات 2016/2015 – 2020/2019. الكويت.
- مجلس السياسات الاقتصادية، 2018/6/1. "خطة تحفيز النمو الاقتصادي الأردني 2018-2022".
- المجلس الاقتصادي والاجتماعي (2018). تعزيز الأداء الاقتصادي والاجتماعي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة: نحو نموذج اقتصادي جديد. مؤتمر المنشآت الصغيرة والمتوسطة. الأردن.
- الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة. "منشآت". المملكة العربية السعودية <https://monshaat.gov.sa>
- وزارة الاقتصاد والتجارة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2014). الإستراتيجية اللبنانية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة- خريطة الطريق نحو العام 2020.
- معهد التخطيط القومي المصري (2018). ورقة خلفية حول الدراسات السابقة والأطر المفاهيمية والأجهزة المعنية بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة في الوطن العربي. نوفمبر.
- منظمة العمل العربية (2009). القطاع غير المنظم في الدول العربية: الواقع ومتطلبات الاندماج في الاقتصاد المنظم.
- "الهيئة العامة لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة" (ريادة). سلطنة عمان. <https://riyada.om>
- وزارة الأعمال والابتكار والتوظيف، نيوزيلندا (www.business.govt.nz) (Ministry of business, innovation and employment)
- جريدة الحياة الاقتصادية. المملكة المغربية. 2019.
- Aita, S. (2017). Informal labour in Arab countries- reality and rights. Arab Watch on Economic and Social Rights.
- Alibhai, et al., (2017). What's Happening in the Missing Middle? : Lessons from Financing SMEs. World Bank.
- World Bank (2019). Enterprise surveys. Country profile. Morocco. <http://www.enterprisesurveys.org>
- OECD (2018): SME Policy Index, The Mediterranean Middle East and North Africa. <https://www.oecd.org/publications/the-mediterranean-middle-east-and-north-africa-2018-9789264304161-en.htm>
- SME Corporation Malaysia. <http://www.smecorp.gov.my>
- World Bank (2020). Doing business Report. <https://www.doingbusiness.org>
- World Economic Forum (2018). The Global Competitiveness Report. http://www3.weforum.org/docs/WEF_TheGlobalCompetitivenessReport2018.pdf